الأمم المتحدة

A/56/PV.38

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٣٨**
الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوتنام (جمهورية مولدوفا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٢٢ من جدول الأعمال

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

مذكرة من الأمين العام (A/56/270)

السيد شرما (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/56/270، عن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للتقرير المفيد للغاية الوارد في الوثيقة A/56/435، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وينبغي لهذا التقرير، في نظرنا، أن يوجه مداولاتنا التي ستجرى في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وينبغي أن تكون تنمية أفريقيا شاغلا خاصا ودائما للمجتمع الدولي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في دورتها السادسة والأربعين. وفي هذا البرنامج، قبل المجتمع الدولي مبدأ المشاركة في المسؤولية والشراكة الكاملة مع أفريقيا دعما لجهود القارة الإنمائية. وحدد البرنامج بوضوح مسؤوليات أفريقيا والتزاماتها. وقد شملت هذه التعديل الهيكلي والإصلاح لاقتصاداتها، وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وتكثيف العمليات الديمقراطية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، أيضا، مسؤوليات والتزامات محددة، بوصفه جزءا من هذا الاتفاق. ومنها إعادة تأكيد الالتزام بتحقيق هدف تكريس ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي لمساعدات التنمية الرسمية، وإيجاد حلول دائمة لأزمة الديون، ودعم تطوير البنى الأساسية، وتوفير فرص أفضل أمام صادرات أفريقيا، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وكان من المتوخى أن يؤدي قيام أفريقيا والمجتمع الدولي بتنفيذ هذه الالتزامات إلى تحقيق هدف بلوغ النمو الاقتصادي معدل ٦ في المائة سنويا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-61879 (A)
0161879

وكما نرى، فإن أفريقيا قد أوفت إلى حد كبير بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وقد اعتمد عدد من البلدان برامج التكيف الهيكلي. وفي الواقع، إن هذه البرامج نُفذت بكثافة وتواتر أكثر و – إذا جاز لي التعبير، بكثير من الآلام – في أفريقيا أكثر مما حدث في أي منطقة أخرى في العالم. فقد جرى تحرير الأسواق الزراعية من القيود. غير أن هذا لم يؤد إلى أي نمو في الإنتاج الزراعي؛ بل أن إنتاج الغلال والحبوب قد انخفض إلى ما دون معدلات النمو السكاني. وقد اضطلع بتحرير التجارة، غير أن ذلك حد من النمو الصناعي. وتم القبول بتحرير رأس المال، فلم يسفر ذلك إلا عن آثار عكسية على أسعار صرف العملات. وفرضت برامج التعديل الهيكلي أيضا تصفية الآليات التي تديرها الدولة لتكوين رأس المال، فضلا عن تقويض دور الدولة في تنمية البنية الأساسية البشرية والمادية.

غير أن امتثال المجتمع الدولي بالالتزامات التي تعهد بها طوعا، أظهر صورة مغايرة. فقد انخفضت التدفقات الرسمية للبلدان النامية من ٥٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى أقل من ٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. كما عانت مساعدات التنمية الرسمية انخفاضا حادا ومستمرا، من ٠,٣٣ في المائة من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٤ في المائة عام ١٩٩٩ بالنسبة لكل البلدان الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية. وما زال الحل الدائم لمشكلة الديون يراوغنا. كما أن سجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يبدو سيئ للغاية، إذ أنه يعاني من نقص التمويل، والمغالاة في الشروط والقيود على أهلية الحصول على المساعدات بموجب تلك المبادرة. وقد ألغيت في كثير من الحالات، الأحكام الضعيفة وغير الكافية بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تم الحصول عليها في جولة أوروغواي بفرض الشروط. كما أن المغالاة في التعريفات ونظام الحصص، والرسوم التحكمية المضادة لإغراق الأسواق والتعويض عن ذلك، والقيود الصحية والصحية النباتية التي لا مبرر لها، والإعانات الزراعية لا تؤدي إلى التشوهات الحمائية في وجه صادرات أفريقيا وبقية بلدان العالم النامي فحسب، بل تنعكس سلبا كذلك على الأسواق المحلية في تلك البلدان. وأخيرا، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر محصورا في عدد قليل من البلدان الغنية بالنفط والمعادن.

لقد أدى هذا الالتزام غير المتوازن من جانب أفريقيا وبقية المجتمع الدولي إلى وضع تدنى فيه نصيب الفرد من الدخل القومي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية في الوقت الحالي بنسبة ١٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٠. وحتى ما يسمى بالتسويات المرضية لبرامج التكييف الهيكلي لم تهيئ ظروفا مؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام. وقد أدت مثل هذه البرامج، من ناحية أخرى، إلى مظاهر خلل أكبر في توزيع الدخل. فالانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للـ ٢٠ في المائة من السكان الأشد فقرا يمثل ضعفي الانخفاض العام.

إن القضاء على الفقر على أساس دائم لا يمكن أن يتم إلا على أساس من النمو الاقتصادي. وهذا، بدوره يتطلب تراكم رأس المال. والبلدان المنخفضة الدخل، التي لا تستطيع أن تفي بالاحتياجات الأساسية لسكانها، لا يمكن أن نتوقع منها زيادة معدلات المدخرات المحلية. ونعرف أيضا من التجربة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤدي إلى النمو الاقتصادي في تلك البلدان؛ بل بالأحرى، أن تدفقات رأس المال الخاص تأتي عقب النمو الاقتصادي. كذلك، فإن الإعفاء من عبء الديون لن يكون حلا في حد ذاته. ويقدر أنه حتى إذا جُمعت كافة البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومُنحت إعفاء كامل وفوري من ديونها الرسمية، فإن المبالغ التي ستتوفر ستكون أقل من نصف احتياجاتها من التمويل الخارجي. والحسبة هذه قدمها الأمين العام في تقريره بكل

وضوح. وهي تكشف عن أنه في مقابل كل دولار من صافي تدفقات رأس المال يدخل إلى أفريقيا جنوب الصحراء يخرج ٢٥ سنتا لسداد الفائدة ومصروفات تحويل الأرباح من قِبل الشركات المتعددة الجنسيات، ويتسرب ٣٠ سنتا مع رأس المال المتدفق إلى الخارج، و ٥١ سنتا مقابل شروط الخسارة التجارية. وبعبارة أخرى، هناك عملية تحويل صافي للموارد من أفريقيا جنوب الصحراء إلى بقية أنحاء العالم. وبالتالي، لا يحدث تراكم لرأس المال، ولا يتحقق النمو الاقتصادي أو القضاء على الفقر.

وهناك حاجة عامة لدراسة المسائل الموجزة في تقرير الأمين العام، والتي تناولتها اليوم. ونحن على اقتناع بأن بذل أفريقيا لجهود أكبر على صعيد السياسة الداخلية لا يمكن أن يسد الثغرات في نظام التجارة الخارجي والبيئة المالية. ونحن نرحب بقيام الأمين العام بإنشاء فريق مستقل للإشراف على تقييم البرنامج. ونطلب أن يوفر التقييم أيضا مقترحات محددة بشأن الترتيبات التالية. ونرى أنه ينبغي أن تستند هذه الاقتراحات إلى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والتي اعتمدتها قمة أبوجا المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ونؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء لجنة جامعة مخصصة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج، ونتطلع للمشاركة في مداولاتها بنشاط.

وعلينا جميعا التزام بأن نفعل هذا. ولعل بعض الأرقام البسيطة تبرر هذه النقطة. فالمكاسب التي ستتحقق لاقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء من إلغاء الحماية الزراعية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستبلغ ٦ دولارات للفرد الواحد. لذا كان هذا الإلغاء جديرا بالدراسة من جانبنا، بالنظر إلى أن أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة في أفريقيا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

إن التزام الهند بتنمية أفريقيا هو التزام راسخ لا يتزعزع يرتكز على التضامن، والتطلعات والشواغل المشتركة ذات العمق التاريخي، والتجربة الاستعمارية المشتركة، والنضال من أجل التحرر والكفاح من أجل النمو والتنمية.

ولقد دأبنا على اعتبار مصيري آسيا وأفريقيا مترابطين. وسعينا إلى تقاسم أي مكاسب قد تحققها الهند في تقدمها نحو الاعتماد على الذات والنهوض الاقتصادي والتكنولوجي. ومنذ عام ١٩٦٤ قدمنا أكثر من ملياري دولار مساعدة تقنية إلى بلدان نامية أخرى. ويوفر البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي الذي يصل إنفاقه المالي السنوي إلى أكثر من ٨٥ مليون دولار فرص التدريب لأكثر من ٢ ٠٠٠ موظف من البلدان النامية في العام، وأغلبهم من أفريقيا. كما أننا ننفذ مشاريع بناء للهياكل الأساسية وخاصة في قطاع السكك الحديدية، في بلدان شتى في القارة الأفريقية، ومجال التعاون التقني مجال شامل يضم بوجه خاص الزراعة والخدمات وتنمية الصناعات الصغيرة بقصد توليد فرص العمالة. كما أن الشركات الهندية تنشئ عددا من المشاريع المشتركة في أفريقيا. وسوف نعزز هذا التعاون. فهو دليل على التزامنا إزاء التضامن بين بلدان الجنوب والتضامن الأفريقي الآسيوي.

السيد هيراتا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن اليابان مصممة على الإسهام في تنمية أفريقيا. ولا يأتي هذا بسبب الروابط التاريخية الخاصة مع القارة. فاليابان لم تدخل في علاقات كاملة مع أفريقيا إلا بعد أن أعلنت دول في المنطقة استقلالها عن الحكم الاستعماري في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويقوم إصرار اليابان هذا على أساس إيمانها بأنه لن يكون هناك استقرار ولا ازدهار في العالم إن لم تحل مشاكل أفريقيا. ومن هذا المنظور تولي اليابان أهمية كبيرة لتنمية أفريقيا.

ولحفز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق ذلك، استضافت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨. ويثق وفدي بأن هذه العملية أدت دورا محوريا في تحويل اهتمام المجتمع الدولي مرة أخرى إلى أفريقيا.

وفي ذلك المؤتمر دعمت اليابان مبدأي الملكية والمشاركة العالمية، فكما ورد في منهاج عمل طوكيو المعتمد في مؤتمر طوكيو الثاني، ينبغي أن تحدد البلدان الأفريقية أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تباشر التنمية في إطار مشترك للتعاون فيما بين جميع الأطراف الإنمائية المؤثرة.

ومن هذا المنطلق ترحب اليابان باعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة التي أعيدت تسميتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي وثيقة وصف الشراكة الجديدة تمسَّك القادة الأفريقيون بمبدأ الملكية. فأعلنوا ”سوف نقرر مصيرنا وندعو العالم إلى استكمال جهودنا“، وأكدوا عزمهم على استيفاء الشروط الأساسية للتنمية، كالسلام والأمن والديمقراطية وصلاح الحكم والإدارة الاقتصادية السليمة. وفي هذا الصدد فللشراكة الجديدة عناصر أساسية مشتركة مع مؤتمر طوكيو الثاني. وتتطلع حكومتي إلى مناقشة كيفية إمكانية مساعدة المجتمع الدولي في تنفيذ الشراكة الجديدة في اجتماع المؤتمر الوزاري الذي تستضيفه اليابان في الشهر المقبل تحضيرا لمؤتمر طوكيو الثالث.

ولقد بذلت الأمم المتحدة خلال العقد المنصرم جهودا لتعزيز التنمية الأفريقية عن طريق اعتماد وتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات باعتباره إطارا لذلك الغرض. وفي عملية مؤتمر طوكيو، على سبيل المثال، أخذ هذا المؤتمر في الاعتبار لدى الاستمرار في متابعة الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلدان الأفريقية، على النحو المبين في إعلان طوكيو المعتمد في مؤتمر طوكيو الأول.

غير أنه ينبغي للأمم المتحدة لدى اعتماد مبادرة الشراكة أن تولي مزيدا من الاهتمام لبرنامج القادة الأفريقيين للتنمية، المبين في الوثيقة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أثناء الاستعراض والتقييم المقبلين لتنفيذ مؤتمر الأمم المتحدة الجديد أن ندرس أفضل الكيفية التي بها تقدم الأمم المتحدة المساعدة للبلدان الأفريقية لترجمة المبادرة إلى سياسات وطنية ملموسة. وسوف يشارك وفدي بنشاط في تلك المناقشات.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): قبل عشر سنوات، وإبان الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، التزمت القارة الأفريقية من خلال برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، بالدخول مع المجتمع الدولي في عقد سياسي وأخلاقي حددت فيه مسؤولية كل طرف بوضوح على هيئة التزامات محددة. والآن وقد حان الوقت لتقييم آثار هذا العقد على الحالة في أفريقيا، أود تبادل بعض الأفكار مع الجمعية التي ربما تساعدنا على أن نتبين في ضوء ما تحقق من نجاح وما صودف من صعوبات، ما يكون عليه طريق التقدم.

ولم تتمكن أفريقيا طيلة ١٠ سنوات انقضت من الوفاء بكل التزاماتها، ولكنها شاركت في عدة مبادرات. ونفذ في بلدان كثيرة إصلاح اقتصادي بعيد المدى يرمي على سبيل المثال إلى تحقيق إدارة موارد عامة أكثر تدبيرا وشفافية. فتوسيع القاعدة الضريبية من أجل توفير استثمار كاف في القطاع العام كان من بين الأولويات، وهذا هو السبب في كثرة خصخصة الشركات العامة وشبه العامة في القارة، وإلغاء النظم التجارية القائمة على الاستثناءات والأفضليات.

كذلك انتشر الإصلاح ووصل إلى القطاع الخاص بفضل إلغاء نظم سوق العمل التي كانت تتبعها بلدان كثيرة.

والمقصود بذلك هو المرونة وخلق مناخ أكثر ترحيبا بالاستثمار الأجنبي عن طريق قوانين الترشيد والإصلاح المتعلقة بالاستثمار. وهذه التدابير الرامية إلى إصلاح القطاع العام وتعزيز القطاع الخاص مكنت القارة على مدى السنوات العشر الماضية من تسجيل ارتفاع مطرد في متوسط معدلات النمو.

أما عن الحياة السياسية والمؤسسية فالانتخابات الحرة والديمقراطية تجري في بلدان كثيرة طوال التسعينات. وحدث الكثير من نقل السلطات، ومن بينه تلك الانتخابات المشهورة التي أجريت في السنغال في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١. وبالرغم من مصادفة مشاكل وعيوب معينة حدثت النهضة الديمقراطية في القارة وستبقى مع بقاء حرية التعبير وحرية الاختيار واحترام حقوق الإنسان وحرياته من مسلَّماتنا.

ورافق هذا التغيير السياسي والمؤسسي وضع نظم قانونية مستقلة وزيادة في الصحافة المستقلة وفي عدد المنظمات غير الحكومية التي يتزايد تمسكها بالتزاماتها. وساعدت الدينامية الجديدة في أفريقيا على الحد من زعزعة الاستقرار السياسي التي اتسمت بها تجارب القارة في بداية التسعينات.

وفيما يتعلق بتدريب الموارد البشرية، فقد أدت الجهود الهامة التي بذلتها البلدان الأفريقية في مجالات التعليم الأساسي ومحو الأمية بين البالغين إلى تحقيق تقدم حقيقي وإن كان متواضعا. وعلاوة على ذلك، فإن إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع، المعقود في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قد مهد السبيل لبلوغ الهدف المتمثل في توسيع نطاق الحصول على التعليم بحلول عام ٢٠١٥.

وقد كان لهذه المبادرات مجتمعة بعض الآثار الإيجابية. إلا أننا لا بد وأن نعترف بأن الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا، التي أدت عام ١٩٩٠ إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، لم تتحسن.

ولا يدَع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي صدر في أيلول/سبتمبر الماضي بعنوان ''التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات ومسائل السياسة العامة'' أي مجال للاختلاف بشأن هذه النقطة. فهو يشير إلى أن نصيب الفرد من الدخل في أفريقيا عام ٢٠٠٠ كان أقل من المستوى الذي بلغه في عام ١٩٨٠ بنسبة ١٠ في المائة. ويتابع التقرير القول إنه، بالرغم من أن الناتج الزراعي قد زاد زيادة طفيفة في السنوات الأخيرة، فإن ٢٨ مليونا من الأفارقة يواجهون نقصا حادا في الأغذية في عام ٢٠٠١. وإذا كانت الحالة هذه، فلأن دعم المجتمع الدولي لأفريقيا، وإن كان فعالا، يظل غير كاف في العديد من المجالات.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لإصلاح سياسات التجارة لديها، فلقد كان من العسير عليها أن تحصل على إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بسبب التعريفات الباهظة والحواجز غير التعريفية الأخرى. وينبغي لنا في هذا الصدد، أن نرحب ببعض المبادرات التي اتخذت مؤخرا مثل قانون الولايات المتحدة للنمو والفرص في أفريقيا ومبادرة الاتحاد الأوربي ''كل شيء ما عدا الأسلحة''.

كذلك كانت تعبئة الموارد المالية لأغراض الاستثمار في أفريقيا أدنى بكثير من الأرقام المستهدفة، مع مراعاة الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية ونصيب أفريقيا الزهيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بأعباء الديون الأجنبية الثقيلة والتدابير الشاملة التي اتخذها المجتمع الدولي، أود أن أتكلم عن

مبادرتين لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تظهران أن هناك رغبة في إزالة العبء الذي يثقل كاهل الاقتصادات الأفريقية، وإن ثبت أن هذه التدابير لم تكن فعالة حتى الآن.

الصعوبات التي شهدناها في تنفيذ أهداف البرنامج الجديد لأفريقيا حدت بالزعماء الأفارقة لاتباع نهج مشترك جديد: الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. وإننا جميعا ندرك مختلف جوانب هذه الشراكة الجديدة. وإنني أعود إلى بحثها لمجرد التوكيد على أنها تستند إلى فهم زعمائنا الواضح المتمثل في أن مسؤولية التنمية في أفريقيا تقع أولا وقبل كل شيء على الأفارقة. وتحدد هذه الشراكة الشروط المسبقة اللازمة للتنمية، بتحديد الأولويات في كل قطاع ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد.

وتبشر هذه الشراكة الجديدة بخيار اتباع نهج جديد لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد حظيت بقبول حسن من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبلدان مجموعة الثمانية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، أختم كلامي بالإعراب عن الرغبة في أن تكون الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا بمثابة الأساس لعهد الولاء الجديد الذي يتعين أن تلتزم به أفريقيا والمجتمع الدولي للعمل معا في بداية الألفية الجديدة حتى يتسنى للشعوب الأفريقية أن تجني منافع العولمة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): عندما ننظر إلى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ينبغي لنا ألا نغض الطرف عما يبدو من افتقار إلى النجاح على النحو الذي يشهد به تدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية وتهميشها المتزايد على مدى السنوات العشر الماضية. وهناك العديد من الإحصاءات التي يمكن أن نستشهد بها لإثبات انحدار الحالة في أفريقيا. بيد أننا نعتقد بأن أي تقييم متأن لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات سيوفر لنا دروسا قيمة عن الإنجازات التي نحتاج إلى الاعتماد عليها ومواطن الضعف التي يجب ألا نكررها، بالإضافة إلى المخاطر والمآزق التي يجب أن نتفاداها في المستقبل. ويمكن أن تكون هذه الأمور مفيدة إلى أقصى الحدود بينما نقوم برسم معالم طريقنا إلى الأمام في تنفيذ الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

إن ما هو واضح بالفعل هو المساهمة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في إيجاد الوعي بأفريقيا على صعيد المنظومة أثناء التسعينات. وقد ثبتت صحة ذلك من الإشارة المطردة إلى الاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا، في اجتماعات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة، وفي المقررات والقرارات وفي تقارير الأمين العام، على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وقد بلغت هذه الإشارات ذروتها في إعلان الألفية، عندما اعترف جميع رؤساء دولنا وحكوماتنا بالتحديات الخاصة التي تواجهها القارة الأفريقية.

ويتطلع وفدي إلى تقرير الشخصيات البارزة وإلى تقييمهم المستقل الرفيع العالي المستوى لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. كما إننا مستعدون لمساعدتهم والخبراء الاستشاريين الذين يوفرون الدعم لعملهم بأي سبيل ممكنة. وإننا نؤيد الاقتراح الذي تقدم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نتائجه المتفق عليها لعام ١٩٩٩ بألا يقتصر الاستعراض على التركيز على برنامج العمل الجديد فحسب، وإنما أن يشمل النظر في العلاقة مع المبادرات الأخرى. وعلى الرغم من أن من الواضح أن ينظر الاستعراض في الأولويات التي تحدد شكل البرنامج الجديد، فإنه يجب أن يقيم كذلك ما للتحديات غير المنظورة التي نشأت في السنوات اللاحقة من تأثير، كتأثير العولمة والفجوة الرقمية ووباء الإيدز. كما طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم توصيات للعمل المقبل، بما في ذلك النظر في ترتيبات الخلافة. ولم يكن هناك،

بطبيعة الحال، في الوقت الذي تقدم فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذه الطلبات، أي وضوح بشأن ماهية ترتيبات الخلافة هذه.

لقد شهدت الحالة الآن تغيرا مثيرا بعد أن قدمت أفريقيا برنامجها الذي سيخلف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا ألا وهو: الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، التي كانت تعرف سابقا باسم المبادرة الأفريقية الجديدة. أما المناقشة بشأن العمل المقبل وترتيبات الخلافة فليس هناك حاجة إلى أن تنظر فيما سيحل محل البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا وإنما أن تكتفي بالنظر في كيفية قيام الأمم المتحدة بدعم هذه الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا وفي كيفية إعادة ترتيب أولويات برامجها والارتباطات الأخرى في القارة وفقا لأولويات هذه الشراكة الجديدة وأهدافها وبرامجها.

لقد قامت أفريقيا، لدى إعداد الشراكة الجديدة، بإيلاء اهتمام جدي للمسائل الأساسية لمشكلة التفاوت الهائل والمتزايد في التنمية بين الشمال والجنوب واستمرار الفقر والتخلف في تلك القارة. بيد أن أحد أهم الشروط المسبقة للتجديد الفعال للقارة لم يتحقق إلا في منتصف التسعينات، عندما توصلنا أخيرا، مع إلغاء الفصل العنصري، إلى التحرير التام لشعوب القارة.

فضلا عن ذلك، توصلنا نحن الأفارقة، بما في ذلك زعماؤنا، إلى تصور مشترك مفاده أن الديمقراطية أساسية لتجديد بلداننا وقارتنا. ونهضة قارتنا ممكنة الآن لأن العديد من شعوب أفريقيا توصلت إلى نتيجة مشتركة مؤداها أن التمسك بالإدارة الاقتصادية الجيدة الموجهة لتحرير شعوبنا من الفقر لها نفس أهمية الديمقراطية السياسية. وقد عقدنا العزم على تحسين ظروف عيش شعوبنا من خلال إيجاد طرق لاستخدام مواردنا الطبيعية على نحو أفضل، بدلا من أن ينتفع بها أناس من الخارج وفئة قليلة من النخبة.

إن تجديد أفريقيا ممكن أيضا لأن الجماهير ستشارك في ذلك. وسيكون لكل مواطني القارة الأفريقية، في جميع تشكيلاتهم وأدوارهم المختلفة في الحياة، أدوار حاسمة ومحددة يؤدونها ومساهمات يقدمونها لكفالة إنعاش قارتنا. وبهذا، تنشئ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ملكية حقيقية وتغلق بذلك الحوار حول الملكية بالنسبة لأفريقيا.

الهدف الرئيسي للشراكة الجديدة هو استئصال الفقر من القارة، وينبغي أن تسهم في تحقيق هذا الهدف جميع أعمالنا وكذلك الدعم الذي ننشده. وتسعى الشراكة الجديدة أيضا إلى وضع القارة الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامين، مما يؤدي إلى وقف تهميش القارة في عملية العولمة. وقد أدركنا أن هناك الكثير مما يمكننا أن نفعله كأفارقة وينبغي أن نلزم أنفسنا بفعله.

ونحن في هذا الصدد، متفقون على أنه يجب علينا أن نقوي الديمقراطية في قارتنا، وأن نغير ثقافة حقوق الإنسان، وأن ننهي الصراعات القائمة ونحول دون نشوء صراعات جديدة، وأن نعالج الفساد وأن نتحمل مسؤولية جميع أعمالنا تجاه بعضنا البعض. وهذه مهمة أولا وبصورة رئيسية لرفاه شعبنا، ولكنها ستخلق أيضا ظروفا إيجابية للاستثمار – المحلي والأجنبي – والنمو الاقتصادي والتنمية. وبهذا، نكون قد عكسنا اتجاه حوار الشرطية.

ونعتقد أيضا أن مجيئ الاتحاد الأفريقي سيقدم مساهمة كبيرة لقدرة قارتنا على معالجة القضايا السياسية التي ذكرت للتو وإحلال السلام والاستقرار والأمن التي ننشدها جميعا. كما حددت أفريقيا قطاعاتها ذات الأولوية التي سنركز عليها لتحقيق أهدافنا الكلية. وهذا يستدعي سد الفجوة في البنى الأساسية المادية والهيكلية والتنظيمية وفي

مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات: نقل التكنولوجيا للقضاء على الفجوة الرقمية؛ وتشجيع التنمية البشرية لا سيما في ميادين الصحة والتعليم والثقافة؛ وتطوير الزراعة؛ وتشجيع التنوع في الإنتاج والصادرات؛ ومنح وصول محسن إلى الأسواق. إلا أننا واقعيون بما يكفي لندرك أن جهودنا، مهما اتسمت بالتصميم، لن تكون كافية وسيتعين استكمالها بإجراءات ودعم من المجتمع الدولي في شراكة حقيقية.

وهكذا، فإننا واثقون من تحقيق نهضة القارة الأفريقية من خلال تنفيذ شراكة جديدة، نظرا لأن هذه الشراكة الجديدة تستند إلى شراكة مع المجتمع الدولي على أساس ما حددناه نحن الأفارقة على أنه الطريق الصحيح إلى تنميتنا. وتنص الشراكة الجديدة إلى تنمية أفريقيا بوضوح شديد على أن تعبئة الموارد اللازمة وتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في هذه الشراكة الجديدة تتطلب ''شراكة عالمية جديدة تقوم على تقاسم المسؤولية والمصلحة المتبادلة''. إلا أنها تذهب في هذا الصدد، إلى أبعد من ذلك، فتقول إننا لا نطلب إحسانا، بل نطلب إنصافا وعدالة، وحياة أفضل للأفارقة ومستقبلا مضمونا لجميع بني الإنسان. ويشجعنا حتى الآن الدعم الذي لقيته هذه المبادرة بالفعل من مجموعة البلدان الصناعية الثمانية والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى متقدمة النمو. أما في الأمم المتحدة، فنحن ممتنون جدا أيضا لتأييد الدول الأعضاء في الإعلان الوزاري الرفيع المستوى الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراعات وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. كما أن بيانات الدعم الصادرة عن الأمين العام وقرار اللجنة الإدارية المعنية بالتنسيق في نيسان/أبريل لدعم خطط إنمائية يقودها أفريقيون ويملكها أفريقيون، كتلك التي توجت بالشراكة الجديدة، تلزم منظومة الأمم المتحدة كلها بنفس هذا الهدف.

وقد تشجع وفدي بشكل خاص بالدعم الثابت الذي تلقيناه من وفود أخرى من مجموعة الـ ٧٧ والصين للجهود التي نبذلها لتعزيز هذه الشراكة وأولوياتها وأهدافها وبرامجها في إطار هذه المنظمة. إننا نلاحظ هذا التضامن مع أفريقيا ونقدره كثيرا. وبهذا النوع من الدعم ومن خلال الشراكات الحقيقية نثق بأن أفريقيا ستكون قادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها، والتغلب عليها.

ولكن الشراكات المتوخاة في هذه الشراكة الجديدة لا تقتصر على الحكومات والهيئات الرسمية الأخرى فقط، إنها تشدد أيضا على ضرورة تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبوسع هذه أن تؤدي أدوارا مهمة بشكل خاص في توليد الموارد، مما يعزز تنمية المهارات ونقل التكنولوجيا وتنفيذ برامج بنى أساسية وبرامج اجتماعية.

في استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وفي النظر في الترتيب الذي خلفه، يتعين علينا نحن الأفارقة أن ننظر في طريقة تعامل الأمم المتحدة مع أفريقيا وفقا لأولويات وأهداف وبرامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على مذكرته الواردة في الوثيقة (A/56/270). ومع أن الاستعراض النهائي لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات سيجرى في عام ٢٠٠٢، إلا أن وفدي يرغب في أن يبدي ملاحظات موجزة على المذكرة المعروضة علينا.

كما ذُكر بوضوح في تقرير الأمين العام، لدى قيام الجمعية بحصر إنجازات البلدان الأفريقية، وكذلك الجهود التكميلية التي بذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص، ينبغي لها أن توفر مبادئ توجيهية لما سيضطلع به من أعمال في المستقبل. وفي هذا السياق تتيح لنا فترة ما بين

هذه الدورة والدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة ما يكفي من الوقت للنظر الجاد في كيفية تكملة جهود التنمية المستدامة للبلدان الأفريقية.

ثم إن وفدي يشدد على مقرر الجمعية العامة بأن يشمل الاستعراض والتقييم النهائيان استعراضا دقيقا للمبادرات القائمة في أفريقيا. وهذا أمر هام، إذ أنه يكمل الهدف الرئيسي من الاستعراض النهائي.

ونرحب بإنشاء فريق الخبراء للإشراف على تقييم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، كما أن وفدي يرجو أن تقدم نتائج التقييم إلى الجمعية العامة حسب المقرر.

ويستند برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا إلى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. ويستند البرنامجان إلى برامج أولويات أفريقيا، والأخير منهما من إعداد مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وبالمثل فإن جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية اعتمدت في مؤتمر قمتها الأخير المبادرة الأفريقية الجديدة المعروفة الآن باسم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والواقع أن البلدان الأفريقية، كما جاء في تقرير الأمين العام، تضطلع مجددا من خلال هذه المبادرة بملكية تنميتها وتعيد تأكيدها، بينما تعيد تحديد أحكام وشروط الشراكة مع المجتمع الدولي.

واسحوا لي أن أشدد على أن ملكية البلدان الأفريقية نفسها لتنمية أفريقيا ينبغي ألا تستغل لترك تنمية أفريقيا لأفريقيا وحدها. فأفريقيا بحاجة إلى المساعدة والتضامن من المجتمع الدولي. وأثبت التاريخ أنه لم تخرج أمة أو مجموعة أمم من رماد التدمير ونقص التنمية دون مساعدة من الآخرين.

ومن ثم ففي عملية التجميع والتقييم التي يقوم بها الفريق، ينظر، في جملة أمور، إلى خطة مارشال المشهورة التي وضعت لإعادة بناء أوروبا، وكذلك إلى التحالف الفذ من أجل التقدم، الذي ساعد أمريكا اللاتينية على الخروج من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية ومكنها من مواجهة المستقبل بثقة. وهذان المثالان ليسا فريدين ويمكن تطبيقهما على الصعوبات والتحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا هذه الأيام. ولذا ينبغي أن يدرج الفريق الدروس المحددة والملموسة المستفادة من هذه البرامج التي تسببت في نجاحها والتي يمكن تطبيقها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وعلاوة على هذا، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الدروس المستفادة من تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا، وسائر المبادرات الأخرى. وبالمثل فإننا نرى أن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا يضيف إسهاما كبيرا في الاستعراض النهائي.

لقد شدد الأمين العام في كلمته أمام الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام على ''الحاجة إلى وضع حد لتعدد المبادرات المتعلقة بأفريقيا'' (A/56/270). وتؤيد ناميبيا هذا الرأي. وأمام هذه الخلفية، فإن المبادرة الجديدة من البلدان الأفريقية جاءت شاملة بطبيعتها وتضم كل جوانب التنمية.

إن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات سينتهي قريبا. وستدعو الحاجة إلى برنامج خلف. وفي هذا السياق تستحق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كل تأييد المجتمع الدولي.

ونؤيد توصية الأمين العام بأن تجري اللجنة الجامعة المخصصة الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد من

أجل تنمية أفريقيا، وأن تقدم تقريرها إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن في هذا السياق نعتمد على تأييد جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار الذي ستقدمه مجموعة الدول الأفريقية.

السيد إيفا – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): ينبغي اعتبار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات من أهم مبادرات الأمم المتحدة. والأمر على هذا النحو ليس لأنه يتعلق بأفريقيا أو أنه من أجلها، وهي محط تركيز أعمال منظمتنا، بل لأن البرنامج الجديد جسد، في إطار مبادرة، التزامات المجتمع الدولي التي أعلنها في أهم مؤتمرات الأمم المتحدة، ومن خلال اتفاقات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف.

وتتيح مناسبة البدء باستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج الجديد فرصة نادرة لنا جميعا لتقييم أدائنا في سبيل تحقيق الأهداف الملموسة للتنمية قياسا بالالتزامات. وفضلا عن هذا فإن عملية الاستعراض هذه تمثل برهانا ماديا على المتابعة المنسقة اللازمة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية، حتى وإن اقتصرت في هذه الحالة على أفريقيا.

ونعرب في هذا الصدد، عن ارتياحنا للخطوات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن لإطلاق العملية. وبما أن الفريق المؤلف من الشخصيات البارزة والاستشاريين الذين بدأوا بالفعل تقييمهم الميداني، فريق مستقل عن الجمعية العامة والأمانة العامة، فالمرجو أن يتمكن من إعطاء صورة غير مشوهة عن حالة تنفيذ البرنامج الجديد كيما ننظر فيها.

ربما يمكن لمناقشتنا اليوم، التي تسبق الاتصالات الأولية التي يزمع فريق الشخصيات البارزة إجراءها، أن تسهم ببعد هام في الصورة اللازمة للتوصل إلى منظور منوازن وإلى استنتاج. ويتوقع وفدي أن يراعي الفريق في أدائه لعمله المعلومات التي يحصل عليها من كل المصادر وأن يركز بشدة على الدروس المستفادة كي تتجه توصياته نحو المستقبل.

ومن المهم بصفة خاصة أن نتجنب، بصفتنا دولا أعضاء، ممارسات الماضي العقيمة التي كانت المناقشات تتقلص فيها إلى مجرد الكلام واحدا تلو الآخر وتقديم المطالب والمطالب المضادة حول الجانب الذي وفى بمسؤولياته والتزاماته. فالأخطار في أفريقيا أسمى من أن تواجه بالانغماس في هذه المناقشة العقيمة.

ونحن نرى أن تحليل أفريقيا لأوضاعها، الوارد في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ينبغي أن تكون له الكلمة الأخيرة في الموضوع. وينبغي أن تكون لدينا الشجاعة للتمسك بما نؤمن به والاعتراف بأنه لئن كان فشل برامج التكيف الهيكلي وعدم وجود قواعد عالمية عادلة ومنصلة قد أسهم في تهميش أفريقيا، فإن اللوم عن ظروف أفريقيا يجب إلقاءه على القيادة السياسية والاقتصادية وفشلها في كثير من البلدان الأفريقية.

وفي سياق البرنامج الجديد، نرى أن من الصحيح أن ما نجحت أفريقيا فيه، رغم جوانب الفشل، لم يقابل بما يستحقه من حيث الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي. ويجب أن تبنى أي شراكة جديدة بين أفريقيا والمجتمع الدولي على أساس مبادرة أفريقيا الجديدة والمحددة من أجل تنميتها، وعلى أساس علاقة شراكة جديدة بينها وبين المجتمع الدولي.

وحتى تحظى الشراكة الجديدة بالاستجابة بأسلوب داعم فإنها ينبغي أن تعالج الكثير من المشاكل التي نتوقع أن يبرزها تقييم البرنامج الجديد. وهذه تتضمن الطبيعة المشوهة لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي تؤثر فيها سياسات الاقتصاد الكلي تأثيرا سلبيا على القطاع الاجتماعي وتخل بتوازن النظام الاجتماعي؛ وإخفاق السياسات، الذي يرجع، ضمن جملة أمور، إلى تحرر التجارة غير المدروس والافتقار

إلى التناسق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية، الذي تجلى في الفشل في المحافظة على المكاسب الناتجة عن تخفيف أعباء الديون في غياب إمكان الحصول على المنتجات الزراعية من أفريقيا؛ وعدم كفاية الدعم لمعالجة صعوبات العرض ولتنويع القاعدة الاقتصادية؛ وعدم كفاية دعم بناء القدرات؛ ودور العوامل الخارجية الذي يشوه عمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ وطبيعة العملية داخل الأمم المتحدة، التي تنحو إلى تناول قضايا الصراع وما بعد الصراع منفصلة عن التنمية الاقتصادية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بايالينوف (قيرغيزستان). وهناك عوامل أخرى، ولكن ليس في نيتنا أن ندخل في تفاصيل تلك القضايا، خاصة وأنه ستتاح لنا الفرصة لذلك أثناء الاستعراض في عام ٢٠٠٢. ونرى أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا – بمنظورها التحليلي واستنتاجاتها البصيرة بشأن المسؤوليات والملكية الوطنية والبيئات والآليات الدولية التي تمكننا من التنفيذ – تشكل إطارا مرجعيا لأي تقييم للمبادرات التي اتخذت في الماضي والتي تتخذ في المستقبل فيما يتعلق بأفريقيا.

ولعل أحد الأسئلة التي يتعين الإجابة عليها في التقييم يتجاوز أفريقيا والأمم المتحدة. وهو قضية تصور المبادرات المرسومة في الأمم المتحدة. وهو قضية تصور المبادرات المرسومة في الأمم المتحدة. وقد أشار الأمين العام إلى ذلك في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١. وبعكس الحال في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، فإن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لم ينشئ أو يكتسب زخما كبيرا، وربما جرى النظر إليه على أنه نتاج عملية بيروقراطية.

وقد يُقال إن جاذبية الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تكمن في أن الأفارقة هم الذين يملكونها، في حين أن السبب الرئيسي في فشل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ربما يكون افتقاره الواضح إلى أصحاب مصلحة يشعرون بملكيتهم له. فهل ملكيته تعود إلى الأمم المتحدة، أم إلى المجتمع الدولي، أم إليهما معا؟ فلا يوجد دليل على أن برنامج الأمم المتحدة الجديد اعتُبر برنامج أفريقيا الجديد، لا على الصعيد الثنائي ولا في مؤسسات بريتون وودز ولا في منظمة التجارة العالمية. وليس من المستغرب إذن أنه في هذا الفراغ الغامض، كانت المساءلة والخضوع للمساءلة مفهوما بعيدا جدا.

ولهذا، قد يبدو أن أي ترتيب خلف جديد يجب أن يتضمن استجابة المجتمع الدولي فيما يتعلق بدعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، كما يجب أن يحدد بدقة دور ومسؤوليات كل جزء من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نلاحظ أنه بموجب الشراكة الجديدة من أجل التنمية، تكلف أفرقة العمل والوكالات الرئيسية بإعداد مشروعات وبرامج محددة وقابلة للتطبيق بشأن بناء القدرات في مجالات السلام والأمن، وإدارة الاقتصاد والمشاريع التجارية، والبنية التحتية، والمصارف المركزية والمعايير الاقتصادية، والزراعة وإمكانية الوصول إلى الأسواق. ويجب أن ترتكز هذه الاستجابة على معالم وأهداف واضحة، كما يجب أن تبنى داخل آلية متماسكة ومحكمة وقابلة للتقييم وتخضع للمساءلة وأن تشارك فيها معا البلدان الأفريقية والأطراف المانحة – على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف – ومنظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يتسم العمل بشأن المؤشرات الذي سبق أن بدأ في الأمم المتحدة وبأهمية حاسمة ويجب الإسراع فيه. ونتوقع كذلك أن يكفل إطار جديد يتضمن جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة بالشراكة الجديدة

نهجا موحدا تتخذه الأمم المتحدة تجاه أفريقيا، وهو هدف ما زال واقعا في شرك قلق المؤسسات على التسابق.

وأود أن أدلي ببعض كلمات حول مقترحات الأمين العام بشأن الاستعراض والتقييم النهائي الذي سيجري في العام القادم لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. إن وفد بلادي يؤيد اقتراح إنشاء لجنة جامعة مخصصة. ونعتقد أن هذه اللجنة ستكرس جزءا من دورتها الموضوعية، في الأيام التي تسبق المناقشة العامة مباشرة في الدورة السابعة والخمسين، للنظر في طرق دعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في سياق البرنامج الخلف لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. ونرجو أن يجري تمثيل الدول الأعضاء في هذه الدورة على مستوى رفيع.

ويراودنا الأمل أن تؤدي الروح الجديدة للقيادة والملكية التي برهن عليها زعماء أفريقيا وشعوبها والشعور بالشراكة الذي ولّدته الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا إلى التقارب بين الأعمال التي ستمكن أفريقيا من تحقيق أهدافها الإنمائية.

السيد تشوي (جمهورية كوريا): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الاستعراض والتقييم النهائي لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

لقد عزز البرنامج الجديد، طيلة السنوات العشر الماضية، تحول الاقتصادات الأفريقية وتكاملها وتنوعها ونموها بغية تخفيض جوانب الضعف فيها وزيادة ديناميتها. ويبذل المجتمع الدولي جهودا دؤوبة لمعالجة الحلقة المفرغة للفقر المدقع والصراعات الإقليمية المثبطة للعزم. ويرد الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا في مبادرات الأمم لمتحدة ومؤتمراتها الرئيسية، وبخاصة في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في العام الماضي.

ولكن أصبح من أكبر التحديات العالمية معالجة النطاق الواسع من القضايا الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على أفريقيا، المتضررة بالصراعات والفقر والتخلف. فخلال السنوات الأربع الماضية كان النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي أقل من ٣ في المائة. وفضلا عن ذلك، تعاني القارة من تناقص الموارد المالية الأجنبية ومن عبء الديون، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصراعات المسلحة المنتشرة.

ندرك جميعا أن الأمم المتحدة تحتل موقعا فريدا يمكّنها من تنسيق الأنشطة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الماسة في أفريقيا، ويعطيها ميزة نسبية في تناول جدول الأعمال العالمي فيما يتعلق بأفريقيا. وجرى الاعتراف مكررا في إطار عملية التنمية في أفريقيا بالنتائج الهامة التي تقضي بأن السلام والديمقراطية والحكم السديد تشكل شروطا مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة هناك، وأنه يجب رسم سياسات شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

وكان أكبر تقدم حدث مؤخرا في عملية التنمية الأفريقية اعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة التي صممتها وطورتها البلدان الأفريقية ذاتها. ويود وفد بلادي أن يثني على الالتزامات السياسية الجسورة من جانب القادة الأفارقة، الذين أكدوا تأكيدا كبيرا على السلام والأمن والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السديدة كشروط مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة.

وسنكرس أنفسنا في السنة القادمة لتقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات من خلال لجنة جامعة مخصصة، إذا أنشئت. ويود وفد بلادي أن يسلط الضوء على عدة نقاط فيما يتعلق بهذه العملية.

أولا، إن انتشار العولمة المطرد هو أحد العوامل التي لم يسبق لها مثيل والتي تؤثر على تنفيذ جدول الأعمال

الجديد. فالعولمة تفرض تحديات جديدة ذات آثار اقتصادية – اجتماعية وسياسية ومؤسسية ضخمة، ولها تأثير واسع النطاق على مسارات التنمية في جميع أنحاء العالم. ويجب الاضطلاع باستعراض وتقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في ظل خلفية هذا العالم المتغير.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يبذل جهدا كبيرا لدعم المبادرة الأفريقية الجديدة، التي أعيدت تسميتها الآن بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ومن المشجع أن مجموعة الثمانية – في مؤتمر قمتها الذي عقد في تموز/يوليه الماضي – وافقت على الشروع في خطة إنمائية مفصلة من أجل أفريقيا وعلى إنشاء فريق يتضمن عددا من القادة الأفارقة. وأرجو أن تتبنى منظومة الأمم المتحدة أيضا نهجا متماسكا من أجل دعم هذه المبادرات في السنوات المقبلة.

ثالثا، يجب استكشاف سبل جديدة لتعبئة موارد إضافية وتشجيع الصادرات من المنتجات الأفريقية. فرغم المبادرات التي اتخذتها صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، من المثبط للعزائم أن نلاحظ الهوة الضخمة بين مستوى الموارد المالية التي تتطلبها التنمية والتدفقات التي تقدم للوفاء بهذه الاحتياجات. وأوافق على الرأي بأن البيئة الخارجية الإيجابية فيما يتعلق بتدفقات الموارد لا تتحول تلقائيا إلى نمو مستدام. ويجب بذل الجهود كذلك على الصعيد الداخلي.

وتبذل جمهورية كوريا جهودا ضخمة لكي تتشاطر خبراتها الإنمائية مع البلدان النامية الأخرى، وبخاصة مع البلدان الأفريقية.

وفي السنة الماضية، قمنا بتدريب عدد من الخبراء الأفارقة في مجال النهوض بالتصدير، بالتعاون الوثيق مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا. ومع نهاية هذه السنة، سيتجاوز عدد المتدربين المدعوين من أقل البلدان نموا، بما في ذلك غالبية البلدان الأفريقية، ٣ ٠٠٠ متدرب.

وفي مجال إمكانية الوصول إلى الأسواق، ألغينا في بداية هذا العام الرسوم الجمركية على ٨٠ سلعة لها أهمية تصديرية كبيرة لدى أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، أسهمت جمهورية كوريا بـ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في أمانة منظمة التجارة العالمية لدعم بناء القدرات المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا. وأسهمنا أيضا في عديد من مرافق مؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ختاما، ستكون سنة ٢٠٠٢ سنة هامة فيما يتعلق بمواجهة مشاكل التنمية واستئصال الفقر حيث أننا سنعقد مؤتمرين دوليين هامين هما – مؤتمر مونتيري وقمة جوهانسبرغ. مما له أهمية في هذا السياق، أن نستفيد من التقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، مستهدفين تحديد استراتيجيات جديدة لتنمية أفريقيا. وستنضم جمهورية كوريا إلى الجهود الدولية لضمان التنمية الأفريقية.

السيد الأطرش (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد الأمين العام ومساعديه على إعدادهم وتقديمهم التقرير حول التدابير المتخذة للبدء بالعملية التحضيرية للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وهو تقرير واف يعكس صورة حقيقية واضحة للأداء الاقتصادي بالقارة في الآونة الأخيرة، والعوامل المؤثرة في إمكانيات النمو. ويشمل تحاليل واستنتاجات متعلقة بالسياسات حول قضايا رئيسية في

السياسات الاقتصادية المحلية والدولية التي من شأنها أن تؤثر في حركة النمو.

إننا جميعا، خاصة الأفارقة بيننا، ندرك أهمية الموضوع الذي نحن بصدد مناقشته باعتباره استعراضا وتقييما نهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. كما ندرك أن الحديث في هذا الموضوع وإبراز نتائجه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على بلدان أفريقيا، ومدى تحقيقه للوعود بالرفاهية لشعوبها، سيمكننا من التعرف على مدى النجاح أو الفشل في تخفيض نسبة الفقر.

كما هو معلوم، تم إطلاق خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا لإدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي والحد من الفقر ووضع أفريقيا على مسار النمو المستدام بدعم من المجتمع الدولي.

ولكن برغم الثراء الذي لم يشهده العالم من قبل والتقدم المذهل في مجالات العلم والتكنولوجيا، فإن النتائج بالنسبة لأفريقيا كانت للأسف مخيبة للآمال. ففي الوقت الذي شاهد فيه العالم الصناعي نموا اقتصاديا لم يسبق له مثيل وتولدت فيه ثروات وطنية هائلة فإن معاناة البلدان الأفريقية من الفقر والتخلف تزداد حدة ويظل الفقر أحد أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا. والفقر في أفريقيا يظهر نفسه بأشكال مختلفة، وتنطوي داخله مجموعة من المسائل ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية المتعددة الجوانب، وكذلك مسائل التنمية الاجتماعية.

لقد اضطلعت البلدان الأفريقية بمسؤولياتها عن تنمية القارة قدر الإمكان، ويتبين ذلك من برنامج الانتعاش الأفريقي وخطة أوميجا اللذين تم توليفهما في المبادرة الأفريقية الجديدة في القمة المنعقدة مؤخرا في لوساكا.

وفي حين أن الزيادة المتواضعة في الموارد المخصصة لأفريقيا في الميزانية العادية للأونكتاد تستحق الترحيب إلا أن المعلومات التحليلية الواردة بالوثيقة تعكس الواقع القائم في القارة الأفريقية وتؤكد أن التنمية التي تحققت خلال العقد الأخير لم تكن ذات قيمة أو ذات مغزى. وكان انخفاض تدفقات الموارد الدولية، وخاصة الافتقار إلى المساعدة المالية من أجل التنمية، من أهم الأسباب والعوامل الرئيسية التي ساهمت في تعزيز الواقع المؤلم الذي تعيشه أفريقيا اليوم.

فقد انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل كبير خلال التسعينات، وتدهورت من مبلغ ٢٦,٧ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩١ إلى مبلغ ٢٠,٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٥، إلى مبلغ ١٧,١ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٨. إن انخفاض تدفقات الموارد المالية، وخاصة المساعدات المالية من أجل التنمية، وعدم تكافؤ شروط التجارة الدولية، أعاقا مشاركة أفريقيا الفعالة في التجارة الدولية، وأديا إلى انخفاض حصتها في السوق العالمية إلى أقل من نسبة ٢ في المائة، ومن ثم تسببا في تهميش أفريقيا في التجارة الدولية والاستثمار وزيادة تدهور أسعار السلع والمواد الخام التي تصدرها بلدان القارة، وكذلك في ضعف البنية التحتية وسوء الخدمات الاجتماعية وزيادة تفشي الأوبئة، خاصة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء إبولا والملاريا والسل وغيرها من الأوبئة في كثير من أنحاء أفريقيا، فضلا عن وطأة عبء الديون الخارجية المدمرة والبطالة والكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات المسلحة كل هذه المشاكل والمعوقات ساهمت جميعا في تفاقم حالة الفقر وتهميش قارة أفريقيا وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المدرجة في برنامج المبادرة الأفريقية الجديدة.

لقد دلت التحليلات والاستنتاجات التي وردت بتقرير السيد الأمين العام، وغيرها من الأعمال التي اضطلعت

بها أمانة الأونكتاد – دلت دلالة واضحة على أنه يكاد يستحيل تغيير الأوضاع الاقتصادية المتردية في أفريقيا ما لم يحدث تحول جذري في السياسات الدولية والمحلية.

وهنا يود وفد بلادي أن ينبه إلى ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته. فالمجتمع الدولي مسؤول أيضا عن ضمان التوافق والانسجام بين تدابير السياسات الدولية والمحلية باعتبار أن التدابير الدولية لها تأثير كبير على الظروف الخارجية التي تواجهها أفريقيا، وعلى الظروف المحلية التي تتأثر بالسياسات الخارجية وظروف التكيف التي تدعمها مؤسسات بريتون وودز. لذلك فإن توافر بيئة دولية مشجعة تمكن من قيام تعاون دولي فعال ستكون لها آثار غاية في الأهمية بالنسبة لأفريقيا. وهذا يؤكد وجوب معالجة الفقر والعمل على إزالته على أساس المسؤولية المشتركة لجميع الدول، وضرورة التعاون الدولي الذي لا غنى عنه في هذه الأحوال.

لقد استعرض تقرير الأمين العام تنمية أفريقيا في التسعينات، وحلل العقبات الداخلية والخارجية التي تعترض سبيل النمو المطّرد والسريع في القارة، ووضع أمامنا صورة واضحة، رغم كآبتها، للاقتصاد الأفريقي جنوب الصحراء. ونحن نشكر الأمين العام لهذا الجهد الطيب، ونعرب له عن تقديرنا لمجهوداته الحميدة التي بذلها وأعضاء الأمانة العامة من أجل الوصول إلى تلك النتائج.

وتأسيساً على ذلك فإن وفد بلادي وهو يؤكد على أهمية ما تقوم به الأمم المتحدة من جهود لدعم التنمية وتحدي الفقر، فإنه لا يزال يتطلع إلى إيلاء المجتمع الدولي، بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، الأولوية للبرامج الإنمائية للبلدان النامية، وفي مقدمتها بلدان أفريقيا، واعتماد إجراءات حازمة وسريعة تساعد القارة الأفريقية على تخطي العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض طريقها.

وقناعتنا أن جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الشأن لن تكلل بالنجاح ما لم تتوفر الإرادة السياسية وما لم تتوفر الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة المطلوبة في قارة أفريقيا.

ومن الإجراءات التي يقترحها وفد بلادي للمساعدة على تخطي العقبات التي تعترض طريق التنمية المستدامة في أفريقيا الآتي. أولاً، ضرورة إدماج قارة أفريقيا في الاقتصاد العالمي وتمكينها من المشاركة في جني ثمار العولمة، مع مراعاة ظروف البلدان وإمكانياتها التي قد لا تتلاءم بشكل كامل مع النظام العالمي الذي ينبغي أن ينهض بالتجارة والتنمية لصالح الجميع.

ثانياً، ضمان شراكة فعّالة ومتكافئة بين البلدان المتقدمة وبلدان قارة أفريقيا في اتخاذ القرارات المؤثرة اقتصادياً ومالياً من خلال المؤسسات الدولية المختصة. ثالثاً، حث البلدان المتقدمة على تسهيل نقل التقنية إلى أفريقيا وإدماجها في شبكة المعلومات العالمية .بما يحقق تنمية قدرات المؤسسات العامة والخاصة في هذا المجال. رابعاً، تخفيف وطأة الديون الخارجية التي تثقل كاهل أفريقيا بطريقة جادة وسريعة ومؤثرة، ومساعدتها على التخلص من عبء الديون بشكل نهائي، وبشرط ألا يتم ذلك على حساب تدفقات المساعدات الرسمية الأخرى للتنمية. خامساً، وضع تدابير وضمانات احتياطية لمواجهة الصدمات الخارجية المحتملة، حيث كثيراً ما تتسبب العوامل الخارجية في تغييرات جوهرية في الظروف الاقتصادية للبلد.

لقد أدركت أفريقيا حقيقة هذه الأوضاع الاقتصادية المتردّية، وصعوبة مهمة تقليص الفقر وتخفيف معاناة السكان، واتساع الهوة التي تفصل بينها وبين الدول الغنية. وأصبحت بلدان القارة تشعر بالقلق الشديد من جراء عدم حماس شركائها في التنمية لتخفيف معاناتها. ونحن نرى أن

الوقت قد حان للعمل الفوري من أجل دعم البلدان النامية من خلال تخفيف عبء الديون وتدفق الموارد المالية إليها.

لذلك فإن وفد بلادي يؤكد على توصيات الأمين العام حسبما ورد بتقريره وتأكيده على:

”أن تقترن برامج الحد من الفقر لا بزيادة الموارد المالية فحسب، وإنما أيضاً بسياسات في مجال التكيّف الهيكلي، وسياسات على صعيد الاقتصاد الكلي، لأجل دفع عجلة النمو وتحسين توزيع الدخل“. (A/56/435، ص ٤٤)

كما يؤكد وفد بلادي على ضرورة مساندة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم المبادرة الأفريقية الجديدة، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الاستجابة الفعالة والمنسقة للمبادرة من قِبل الأمم المتحدة.

كما يعرب وفد بلادي عن امتنانه لما جاء في بيان الأمين العام في افتتاح الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، حيث أكد دعم الأمم المتحدة للمبادرة الأفريقية الجديدة دعماً كاملاً، وكذلك تشديده في البيان الذي أدلى به نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، على أن استعراض تنفيذ البرنامج الجديد سيتيح فرصة لتقييم أداء البلدان الأفريقية والدعم الدولي المقدم لها خلال العقد الماضي، وسيشكل مناسبة يتقرر فيها مسار العمل المقبل لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ في أفريقيا.

ونرى من المفيد أن يتم استعراض وتقييم البرنامج الجديد وفقاً للآلية المعروضة على الجمعية العامة في مذكرة الأمين العام A/56/270، وإنشاء لجنة جامعة في الدورة الحالية السادسة والخمسين تضطلع بالاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد، وتقدم تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة، آخذة بعين الاعتبار التقارير المتعلقة بتقييمات تنفيذ الجدول الجديد من قِبل الاتحاد الأفريقي، والتقارير الأخرى ذات العلاقة.

إننا متفائلون من روح التعاون والنشاط التي تسود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وانعكاساتها الإيجابية المنتظَرة على المبادرة الأفريقية الجديدة. ونتوقع مزيداً من الجهود والخطوات الجادة في هذا الاتجاه، وفي هذا المجال، في ظل هذه الخلفية المشجعة.

السيد فاليرو باولينو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقديم مجموعة متنوعة من التقارير، سواء في المناقشة العامة للجمعية العامة أو في هيئات منظمتنا ولجانها الأخرى، أتاحت لنا فهما أفضل للواقع المعقد الكائن في القارة الأفريقية.

ويساور بلدي قلق عميق ، ولدينا اقتناع بأنه يساور المجتمع الدولي بأسره، إزاء دخول معظم بلدان القارة الأفريقية إلى القرن الحادي والعشرين وهي أفقر بلدان العالم وأقلها نمواً، وأقلها حظاً من التقدم التكنولوجي.

فعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية تشكل ما نسبته ١٨,٥ في المائة من سكان العالم، فإن هذه المنطقة لا تنتج سوى ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وصادراتها لا تمثل إلاّ ١,٥ في المائة من الصادرات العالمية. ولا تتلقى أفريقيا سوى اثنين في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي على الصعيد العالمي، وفيما يتعلق بناتجها المحلي الإجمالي فهي أكبر مناطق العالم إحساساً بوطأة الديون. وتفسر هذه الأرقام جزئياً السبب في هبوط دخل الفرد السنوي في أفريقيا من ٧٤٩ دولاراً عام ١٩٨٠ إلى ٦٨٨ دولاراً عام ١٩٩٨.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان للصراعات والكوارث الطبيعية والأوبئة كفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تأثير خطير على السكان الأفارقة وأدت إلى إعاقة قدرة القارة على بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية. فلتخفيض حدة الفقر إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ في أفريقيا، لا بد من أن ينمو اقتصاد القارة بنسبة ٥ في المائة سنويا. وسيكون من العسير تحقيق ذلك، بالنظر إلى أن متوسط معدل النمو في أفريقيا – ناهيك عن الحالة الاقتصادية غير العادية الراهنة في العالم – لم يكن في التسعينات سوى ٢,١ في المائة سنويا. كما تواجه المنطقة مشاكل منها ضعف القطاع الخاص ، وانخفاض معدلات الادخار، والعيوب في إدارة الشؤون العامة، وهشاشة النظم المالية، وانخفاض الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية، وضعف الصلة بين الزراعة والصناعة.

ويتيح الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات فرصة قيمة للاستفادة من نتائج الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية نفسها والمجتمع الدولي لتعزيز التنمية في أفريقيا. ويرحب بلدي بالدور القيادي الذي تضطلع به منظمة الوحدة الأفريقية وبالقرار الذي اتخذته بالانتقال إلى آليات التكامل الجديدة. ويعتبر القرار القاضي بإنشاء الاتحاد الأفريقي واعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة خطوتين هامتين تستحقان التأييد من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. ومن شأن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الصراعات وتعزيز بناء السلام في أفريقيا أن يشكل دعما قويا لهاتين الخطوتين.

وتأمل المكسيك في أن يؤدي إنشاء إطار شامل وحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا إلى تمكين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أن يصبحا جزءا من هذه المبادرة العالمية للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه المنطقة، دون ازدواجية جهود في هذا العدد الوافر من الاقتراحات المجزأة، وإعطاء التوجيه الاستراتيجي اللازم للسياسات التي تعتمدها البلدان الأفريقية نفسها وفقا للأهداف الواردة في إعلان الألفية.

ويشعر وفدي بالامتنان للأمين العام على مبادرته الخاصة بإنشاء فريق يتألف من ١٢ شخصية مستقلة من أفريقيا ومن المجتمع الدولي للإشراف على تقييم البرنامج الجديد. وسيؤدي ذلك التقييم إلى تقرير السبل التي يتعين علينا اتباعها في المستقبل من أجل وضع أفريقيا على طريق النمو المستدام.

ولقد أعربت المكسيك عن تأييدها للمساعي التاريخية المشروعة لشعوب أفريقيا لتلبية مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتقترح حكومة الرئيس فيسينتي فوكس توفير زخم جديد للتعاون الثنائي وتعزيز الجهود المبذولة على الصعيد المتعدد الأطراف. وتعهد الرئيس فوكس، من أجل تحقيق هذا الهدف، بالمشاركة في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية لعام ٢٠٠٢، الأمر الذي يجعله أول رئيس مكسيكي يشارك في مؤتمر قمة أفريقي. ووفدي على ثقة بأن الرئيس فوكس سيتمكن هناك من أن يبحث مع نظرائه الأفارقة في كيفية مشاركة المكسيك في المبادرات الأفريقية في مجال التنمية المستدامة.

إلا أن المكسيك تتطلع، قبل مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، إلى الترحيب برؤساء الدول أو الحكومات من أفريقيا الذين سيشاركون في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وبلدي على اقتناع بأن المجتمع الدولي سيستجيب في مونتيري بصورة بناءة للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة في مناخ من السلام والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

السيد مموالیفي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): ستجري الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ الاستعراض النهائي

لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وإن بوتسوانا، بطبيعة الحال، تولي اهتماما كبيرا لعملية استعراض البرنامج الجديد، لأن إطار هذا البرنامج يمثل عقدا فريدا بين أفريقيا والمجتمع الدولي، عقدا يقوم على أساس الالتزام بتنمية أفريقيا وشعوبها بدعم من الإجراءات الملموسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعجلة والمطردة في القارة. ولقد تجلى تضامن الجمعية مع أفريقيا كذلك في قيام جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية بشكل هام جدا، بتوضيح التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها المنطقة.

ومن الواضح أنه بالرغم من كل النوايا الطيبة، فإن البرنامج الجديد لا يرقى إلى مستوى التوقعات. ولم نفاجأ بذلك، نظرا لأنه لم يجر التصدي للعوامل الأساسية التي تؤثر في التنمية، ولا سيما تعبئة الموارد، بصورة كافية. وأود أن أبرز بعض هذه المسائل الأساسية، التي نعتبرها حاسمة بالنسبة للتنمية في أفريقيا، على النحو الذي تم توضيحه في مشروع أفريقيا من أجل التنمية: الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وهو المشروع الذي أطلق في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١.

أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وقد أنيطت بالأمم المتحدة الولاية والوسائل والخبرة اللازمة للمساعدة على تسوية الصراعات المسلحة وبالتالي لإزالة عقبة من العقبات الرئيسية في طريق التنمية. وجاء التقرير البارز الذي قدمه الأمين العام سنة ١٩٩٨ عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871) على ذكر ذلك العامل بكل وضوح.

وثانيا، يجب مساعدة البلدان الأفريقية في الجهود التي تبذلها لكفالة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وبناء الطاقات وحيازة التكنولوجيا وتطبيقها لأغراض التنمية. وفي هذا العصر من التقدم التكنولوجي الهائل، وإتاحة إمكانيات حقيقية للبلدان من أجل حفز النمو المحلي وتطوير الهياكل الأساسية وإطلاق إمكانيات القطاعين العام والخاص على السواء، من الجوهري أن يقوم جميع شركاء التنمية بطريقة متماسكة بزيادة جهودهم الرامية إلى دعم إمكانية حصول أفريقيا على التكنولوجيا وتضييق الفجوة الرقمية كذلك.

والمسألة الأساسية الثالثة في رأينا، هي ضرورة عكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وليس بوسعنا أن نشرع في أي مناقشة مجدية بشأن التنمية في أفريقيا ما لم نقم بالتصدي بقوة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من جميع جوانبه. وقد أبرزت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الطابع الملح لهذه المسألة؛ حيث وافقت الجمعية على اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيدين الداخلي والدولي.

ويتعين على المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يعجلا تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بطريقة مطردة وذات توجه سليم.

وتتصل المجالات الأخرى التي عرقلت بشدة التنفيذ الكامل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بقلة الموارد المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى أفريقيا. وقد حدث هذا الاتجاه المدمر وما زال مستمرا على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته الحكومات الأفريقية في وضع الأطر الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية اللازمة لجذب المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية.

ويتيح الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات فرصة فريدة للمنظومة وللمجتمع الدولي لكي يوحدا جهودهما في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذه الشراكة وضع قادتنا الإطار اللازم للرؤية الجديدة لأفريقيا من خلال إجراء تقييم واضح وواقعي للوضع الفعلي القائم في القارة، والذي يتسم بكل أسف بالفقر المتفشي ونقص النمو. ويبشر هذا التقييم الواقعي والموضوعي بإمكانية القيام بعمل محدد في الاتجاه الصحيح.

وقد وضع القادة الأفريقيون استراتيجيتهم للإنعاش الاقتصادي للقارة، وأملنا أن تحظى هذه المبادرة بدعم المجتمع الدولي وذلك من خلال تنفيذها الفعال والمطرد. والدروس المستقاة من تقييم واستعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد السالف ذكره ستكون بمثابة أدوات قيمة لتوجيه تنفيذ عملية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بمزيد من الفعالية بمجرد أن تكمل اللجنة المعنية بالتنفيذ عملها فيما يتعلق بشتى الجوانب البرنامجية لهذه الشراكة الجديدة.

وينتظر وفد بلادي بحماس شديد تقرير الأمين العام عن كيفية اعتزام الأمم المتحدة المساعدة في تنفيذ هذه الشراكة الجديدة. كما نتطلع إلى عقد الدورة الموضوعية رفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ التي ستنظر الجمعية العامة خلالها في كيفية وجوب توحيد جهودها لدعم إطار للعمل يملكه ويقوده الأفريقيون، ويقوم على أساس ترشيد مبادراتها والمواءمة بينها.

وما فتئت بوتسوانا تؤكد دوما على أن التنمية الحقيقية والدائمة لا بد من أن تقوم على أساس مبادئ الملكية. وأولويات ومصير الشعوب الأفريقية لا يمكن أن يحددهما أحد حقا سوى الأفريقيين أنفسهم. وخير شاهد على هذه الحقيقة اعتماد هذه الشراكة الجديدة. وأملنا أن يواصل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة دعمهما لخطة تنمية أفريقيا هذه بطريقة مطردة ومتسقة ومنسقة.

السيد دي لويكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا، وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة الأخرى: تركيا وقبرص ومالطة.

إن الاجتماع الوزاري لمتابعة نتائج مؤتمر قمة القاهرة، الذي عقد في بروكسل قبل بضعة أسابيع فقط قد أكد من جديد إرادة رؤساء الدول في بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية على العمل من أجل تحقيق بُعد استراتيجي جديد للشراكة العالمية بين أفريقيا وأوروبا. والواقع أن أفريقيا تمثل إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتدفق الأموال والشريك التجاري الرئيسي لأفريقيا. ولقد أتاح لنا الاجتماع الوزاري لمتابعة التنفيذ في منتصف المدة الفرصة، ضمن جملة أمور، لأن نرحب بالتلاقي الذي تحقق بدرجة كبيرة في المجالات ذات الأولوية المحددة في إطار متابعة نتائج مؤتمر قمة القاهرة، التي تشمل حسم الصراعات، وحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الرشيد، والأمن الغذائي، والتصدي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتكامل الإقليمي، والبيئة، والديون، وإعادة الممتلكات الثقافية. وستكون نتائج ذلك العمل ذات أهمية واضحة للمداولات التي نجريها هنا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

وتدعونا مذكرة الأمين العام إلى أن نقوم أولا وقبل كل شيء بإنشاء آلية للاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد في عام ٢٠٠٢، فضلا عن أساسه القانوني. ونرحب في هذا السياق بفريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين

العام لهذا الغرض، ونحن مقتنعون بأن تقييمهم سيتبع المعايير التي حددتها الجمعية العامة. وفيما يتعلق بالاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة للبرنامج الجديد في عام ٢٠٠٢، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على أهمية إشراك كل الأطراف المؤثرة المعنية، بما في ذلك المنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

ولقد شدد الأمين العام بوضوح في بيانه الذي ألقاه في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي على حقيقة أن منظومة الأمم المتحدة ما فتئت تشارك في العديد من المبادرات المختلفة التي تتعلق بتنمية أفريقيا، وأنه نتيجة لكثرة عددها، فإنه أصبح غير قادر على تذكر كل أسمائها من واقع مختصرات هذه الأسماء. وأضاف قائلا إنه مما يبعث على الأسف أن قلة محدودة من هذه المبادرات هي التي أثبتت جدواها. وسيتيح الاستعراض والتقييم النهائيان للبرنامج الجديد فرصة لأن ننظر في إمكانية ترشيد مبادرات الأمم المتحدة الكثيرة، بغية الحد من الازدواجية والتداخل فيها، مع الحفاظ في نفس الوقت على النطاق الشامل للأولويات والأهداف المتفق عليها. وفي ذلك الجهد الذي يرمي إلى ترشيد عدد مبادرات الأمم المتحدة، سيسترشد الاتحاد الأوروبي ببعض المبادئ الأساسية التي سبق أن طرحها في مناسبات أخرى. وسأذكر هنا أهم أربعة مبادئ منها.

أول هذه المبادئ وأهمها أن تتولى البلدان الأفريقية بنفسها مسؤولية تحقيق تنميتها.

ويتعلق المبدأ الثاني بأهمية وجود نهج متكامل، أولا من جانب منظومة الأمم المتحدة، وثانيا من جانب الشركاء الآخرين من المجتمع الدولي، وثالثا من جانب البلدان الأفريقية نفسها. والصلة القائمة بين السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة التي أشار إليها الأمين العام في تقريره (A/52/871) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها أصبحت وثيقة مرجعية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

ويتعلق المبدأ الثالث بأهمية وجود نهج محكم يراعي المشاكل ذات الأولوية التي تتشاطرها جميع البلدان الأفريقية إلى جانب الاحتياجات والأوضاع الخاصة لكل بلد من بلدان المنطقة الأفريقية.

وأخيرا، المبدأ الرابع يتعلق بأهمية وجود نهج موحد يقوم على أساس الشراكة بأشمل معانيها. وتكمن روح الشراكة هذه بالفعل في اتفاق كوتونو الجديد، والشراكة الأوروبية المتوسطية، وبرنامج العمل لمؤتمر القمة الأفريقية الأوروبية الذي عقد في القاهرة، وآلية متابعته أيضا باعتباره يشكل عصب برنامج العمل لأقل البلدان نموا الذي اعتمدناه في بروكسل.

ومن حسن الطالع أن هذه العملية تحدث في ضوء خطة جديدة لإعمار أفريقيا أتت من أفريقيا ذاتها. وتبين المبادرة الأفريقية الجديدة، التي اعتمدها رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر قمتهم الأخير المعقود في لوساكا بشكل واضح أن البلدان الأفريقية مستعدة لأن تتولى بنفسها المسؤولية عن تنميتها. وفي ذلك السياق، نرحب أيضا بمؤتمر القمة الذي عقد في أبوجا بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر والذي جعل من الممكن توطيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واتخاذ عدد من القرارات التنفيذية الأولية في هذا الصدد. وهذا لا يمثل جهدا من أفريقيا لحل مشاكلها بنفسها فحسب، ولكنه يمثل أيضا مبادرة ذات أهداف واضحة، تعترف بالديمقراطية، والشفافية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان باعتبارها عناصر أساسية للتنمية. ويتوقف الأمر الآن على جميع شركاء التنمية لمساعدة أفريقيا في ذلك الجهد. وفي هذا السياق، رحب

الاتحاد الأوروبي بالاقتراح الرامي إلى إجراء مناقشة بشأن هذه الشراكة الجديدة، عشية المناقشة الوزارية في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

وفي الاجتماع الذي عقده الاتحاد الأوروبي ورؤساء دول جنوب أفريقيا، ونيجيريا، والسنغال، والجزائر، ومصر، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب المجتمعون عن عزمهم الوطيد على إقامة روابط بين الأطر المؤسسية للمبادرة الأفريقية الجديدة والاتحاد الأوروبي وإجراء حوار منتظم بشأن تطوير المبادرة. ولجميع هذه الأسباب، بوسعي أن أؤكد للجمعية العامة على أن الاتحاد الأوروبي سيكون شريكا ملتزما وبناء، يستمع بعناية، قبل كل شيء، إلى حجج الوفود المعنية أكثر من غيرها – أي الوفود الأفريقية. والتعمير الاقتصادي والتنمية في أفريقيا هما الموضوع الرئيسي للاتحاد الأوروبي وسيظلان كذلك.

السيد جونسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن وفد الولايات المتحدة الأمريكية يشكر الأمين العام على مذكرته المتعلقة بالاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وإننا نرى أن المبادرة التي اتخذه مؤخرا القادة الأفريقيون لتولي ملكية الأمر والتأكيد على ذلك، ولإعادة تعريف معايير وشروط تنميتهم ستكون ذات قيمة لا تقدر بثمن في توجيه استعراض الجهود الماضية. وينبغي تعلم الدروس من الماضي، ولكن يجب أن يكون التركيز على المستقبل. ويفهم القادة الأفارقة أنهم يتحملون عبء تخفيف حدة الفقر، والحد من ضروب الخراب التي يحدثها الصراع والمرض، وحفز النمو الاقتصادي في بلدانهم. والولايات المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم.

ويُظهر تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الكثير من التقدم قد أحرز خلال السنوات الثلاثين الماضية، ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى أوجه التقدم الكبير في الطب والزراعة والعمالة – وهي ابتكارات أمكن تحقيقها بفضل البيئات المؤسسية الداعمة في مجال وضع السياسات في عدد من البلدان النامية التي تمكِّن رأس المال البشري. وأصبح عدد الناس الذين يتمتعون الآن بمنافع المياه النقية وبصحة أفضل وفرص أفضل في الحصول على التعليم، أكثر من أي وقت مضى.

غير أن التقرير يوضح أن الأمراض، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراعات المستشرية، تعود إلى الوراء ببعض هذه المكاسب. فهناك حوالي بليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب الصحية؛ ولا يزال ١١ مليون طفل دون سن الخامسة يموتون كل سنة من أسباب يمكن الوقاية منها؛ و ٣٢٥ مليون طفل ممن ينبغي أن يكونوا في المدارس الابتدائية أو الثانوية لا يجدون هذه الفرصة؛ ولا يزال ١,٢ بليون شخص يعيشون بأقل من دولار واحد للفرد في اليوم. والكثير جدا من هؤلاء في أفريقيا.

وقد أيد الرئيس بوش بقوة، في خطابه الموجه إلى المحفل الأفريقي للنمو والفرص المعقود مؤخرا في واشنطن العاصمة، التزام حكومة الولايات المتحدة بدعم النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في أفريقيا، مصحوبا بالحد المنتظم من الفقر. وأعرب الرئيس عن عميق تقديره للدعم الغامر لبلده من القادة والمواطنين الأفريقيين في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وذكر جميع المشاركين الأجانب، بمن فيهم ٣٥ وزيرا وسفيرا أفريقيا، ووزير خارجية الولايات المتحدة ووزير الخزانة والتجارة، بأن مستقبل العالم المتقدم النمو ومستقبل العالم النامي، في عصر التجارة العالمية والإرهاب الدولي، مرتبطان ارتباطا وثيقا.

وأوضح الرئيس التباين الحاد بين الزعماء الذين يخشون الإبداع الإنساني، والتنوع والتقدم، والذين، نتيجة لذلك، سيرون العالم يتجاوزهم، وبين الزعماء الذين يحترمون إبداع مواطنيهم، وبذلك يعززون فرص وصولهم إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ورحب بالمبادرة الأفريقية الجديدة وأيدها، وهي المبادرة التي تجسد بوضوح تام عزم الزعماء الأفريقيين ذوي الرؤية النافذة على توفير المجتمعات المنفتحة والحرة التي تمكن مواطنيها من إيجاد سبل جديدة لتهيئة حياة أفضل وأغنى لأنفسهم ولأطفالهم.

وركز الرئيس على أن الرؤية القائمة على التقدم ليست ملكا لأي أمة أو ثقافة. وينبغي للثقافات الاحتفاظ بقيمها الفريدة، والحكم الرشيد سيبدو مختلفا من مكان إلى آخر. ومع ذلك، هناك نموذج للتنمية الناجحة. وأشار إلى أنه في كل مكان – في الشرق والغرب، والشمال والجنوب – تحدث التنمية الناجحة عندما يتاجر اقتصاد السوق مع ذلك الجزء من العالم الذي يحترم حقوق الإنسان وحكم القانون. وجميع حالات التنمية الناجحة والنمو الاقتصادي المستدام خلال السنوات الأربعين الماضية نشأت في بلدان اعتمدت على اقتصاد السوق وفتحت حدودها لمزيد من التجارة والاستثمار. وفي التسعينات، شهدت البلدان النامية التي خفضت الحواجز التجارية ووسعت التجارة ارتفاعا في نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة ٥,١ في المائة، مقارنة بنسبة ١,٩ في المائة لمعدل نمو نصيب الفرد في البلدان ذات الدخل العالي. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان النامية التي تبذل نفس الجهود لتحرير التجارة عانت من انخفاض نمو نصيب الفرد من الدخل القومي. وما من دولة دخلت طريق التنمية السريع بدون فتح اقتصادها للأسواق العالمية.

ومع ذلك، على الرغم من أن الاقتصاد الكلي المستقر والاقتصاد المنفتح قد ثبت أنهما أساسيان لنمو التنمية المستدامة، فإنهما ليسا كافيين في حد ذاتهما. والأمر الأساسي بالنسبة للتنمية المستدامة يكمن في سياسات ومؤسسات حكومة كل بلد من البلدان، وليس في برامج المساعدة الثنائية، أو برامج البنك الدولي أو برامج الأمم المتحدة. وكل ما يمكن أن تفعله الجهات الخارجية المؤثرة، والمانحون، وشركاء التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف هو تقديم الدعم. والزعماء ذوو البصيرة في أفريقيا يدركون هذا وقد وضعوا برنامجا سيغير مصير أفريقيا من خلال قيادتهم، ومبادراتهم الإنمائية، والأهم من ذلك، التزامهم الرسمي بتحقيق حياة أفضل لمواطنيهم.

إننا نرحب بمبادرتهم وسنواصل دعمنا من خلال إسهاماتنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف؛ ومن خلال مبادرة التحالف الإنمائي الدولي لوكالة التنمية الدولية الأمريكية؛ ومن خلال دعمنا القوي لتخفيف الدين بصورة مسؤولة؛ ومن خلال المبادرات الرامية إلى تحسين الخدمات الأساسية للتعليم والصحة؛ ومن خلال مبادرات، مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي زاد إجمالي التجارة مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ١٧ في المائة خلال النصف الأول من هذه السنة، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن مناقشة اليوم تتسم بأنها مناقشة شيقة وحيوية بوجه خاص، لأنها تكشف عن مدى التقدم الذي يمكن تحقيقه في غضون سنة واحدة.

وفي النقاش حول هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الخامسة والخمسين أسهم كثيرون منا بأفكار بشأن مختلف السُبُل والوسائل لإنجاح التنمية في أفريقيا، ولا سيما في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولقد تكلم الكثيرون منا عن مساعدة أفريقيا في تعزيز جهودها من أجل التكامل الإقليمي. ومازالت مشاكل

أفريقيا قائمة اليوم. كما أن الحاجة إلى بناء القدرات قائمة. وفي الحقيقة، ما زالت الحاجة إلى المزيد من تعبئة المجتمع الدولي وموارده لدعم التنمية الأفريقية قائمة.

ولكن يرى وفدي أن المزاج العام في أفريقيا مختلف، لأن القارة العظيمة وضعت مصيرها في يدها ورسمت لنفسها طريقاً نأمل أن يؤدي إلى نهضة أفريقية. والدليل المرشد نحو تحقيق ذلك هو الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا — والشكل الهام لها هنا هو الاتحاد الأفريقي الناشئ. وفي هذا الصدد، نتمنى للاتحاد الأفريقي كل التوفيق في اجتماعه الأول، الذي سيعقد الصيف القادم.

لذلك فإن مهمتنا في هذا النقاش هي تعزيز جهود الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا بغية دعم مبادرات أفريقيا. وبعبارة أخرى، يجب أن نستكشف كيف يمكن للجهود متعددة الأطراف أن تسهم في جهود المنطقة وأن تستكملها. ولا يمكن أن يكون هناك إطار أفضل من ذلك، إذ سيتم إجراء الاستعراض الفعلي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات العام القادم — وهو عام من الممكن أن يكون عام الأمم المتحدة للتنمية. وستعالج في عام ٢٠٠٢ أغلب جوانب التنمية، إن لم يكن جميعها. ونأمل أن يسفر المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية في مونتيري في آذار/مارس عن نموذج جديد للتنمية يحظى بتوافق الآراء ويراعي كل جوانب معادلة التنمية، بما فيها أولويات البلدان النامية. وفي أيلول/سبتمبر، سوف نجري في مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي سينعقد في جوهانسبرغ ، استعراضنا للسنوات العشر التي مرت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. ومن المناسب أن يختتم عامنا الإنمائي في أفريقيا.

وفي الوقت الذي نثني فيه على أفريقيا بسبب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي الهام، ندرك أيضا أن أمام هذا الاتحاد تحديات جسيمة عديدة. وفي منطقتي أنا، منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، كان الطريق نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي مليئا بالكثير من الصعوبات وكان التقدم بطيئا في بعض الأحيان. ومع ذلك، فإن إدراكنا للمصالح المشتركة وأننا عندما نعمل معا سنكون أفضل من أن نعمل ضد بعضنا البعض كان الحافز على التكامل الاقتصادي الإقليمي لمجموعة آسيان. وأعتقد أن نجاح آسيان النسبي يمكن أن يكون نموذجا يساعد أفريقيا في التغلب على التحديات التي تواجه التعاون والتكامل الإقليميين الفعالين. وتشمل هذه التحديات، ضمن أمور أخرى، الحاجة إلى توحيد السياسات ومواءمتها، والتمويل غير الكافي، بما في ذلك الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، والقدرة المؤسسية، والموارد غير الكافية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر ومحاربة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعندما نقيّم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات العام القادم، يمكننا أن نفخر بأننا حققنا نجاحا هاما. فلقد ساعدنا، كما كنا ننوي، في إقامة شراكة أكبر وديناميه بين أفريقيا والمجتمع الدولي — كما تظهر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا — ترتكز على ملكية أفريقية وتؤدي دورها في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي حقيقة الأمر، تثبت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإقامة الاتحاد الأفريقي تكثيف أفريقيا لجهودها من أجل تحقيق قيادة اقتصادية وسياسية أفضل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي، ولا سيما شركاؤنا المتقدمون إنمائيا، كل المساعدة الممكنة إلى البلدان الأفريقية لتعزيز مؤسسات هامة، مثل الخدمة المدنية، والسلطة القضائية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني بالطبع.

كذلك يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤدي دورا محوريا، وبالتالي ينبغي تشجيعه ومتابعته بقوة.

وفي هذا المجال يمكن للفلبين أن تشارك الآخرين في تجاربها، بما في ذلك سجلها الإيجابي والتقدمي في الشراكة الحكومية مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها قطاع الأعمال والمجتمع المدني .

وفي الوقت ذاته، نحن في حاجة إلى التركيز على أمور أساسية. ويجب أن ندمج البلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفاً من الناحية الاقتصادية، في الاقتصاد العالمي إدماجا كاملا، ليس على صعيد المشاركة المعقولة في صنع القرار الاقتصادي العالمي وإمكانية الوصول إلى الأسواق فحسب، بل أيضا على صعيد بناء قدرتها على جني ثمار العولمة. وثمة ضرورة حتمية أن يكون تدفق المعونة إلى القارة مستقرا ويمكن التنبؤ به. ولذلك نحث مرة أخرى جميع الشركاء المتقدمين إنمائيا على الوفاء بالهدف المحدد للمعونة بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي، ونثني على من فعلوا ذلك. كذلك يجب أن يبقى المجتمع الدولي جادا بشأن تخفيف الدين. وبينما نرحب بالمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يجب أيضا أن نركز على التخفيف المعقول لدين جميع البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي أحرزت تقدما في ترتيب أحوالها ولكنها ما زالت تواجه أعباءً ثقيلة للمديونية.

وختاما لكلمتي، أود أن أعرض نقطة واحدة لا غير بخصوص أساليب إجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. يجب أن نجري الاستعراض بأسلوب شامل ومتكامل واستشرافي، آخذين في الاعتبار ليس أبعاد التنمية المتعددة وآراء جميع المعنيين كما يتناسب فحسب، ولكن أيضا الإطار الذي سيتم فيه إجراء الاستعراض، أي من منظور استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ومؤتمر التمويل والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة .

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أردنا أن نسهم في التفكير الجماعي حول التنمية في أفريقيا من خلال المشاركة في هذه المناقشة بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وعلى غرار متكلمين آخرين، أود أن أشدد على أهمية هذا الاستعراض بالنسبة للقارة الأفريقية .

لقد تم في عقد التسعينات صياغة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بوصفه إطار عمل للتعاون الدولي من أجل تشجيع التنمية في القارة الأفريقية. وعلى أمل توفير علاج فعال لتحديات القرن الماضي، تعهدت البلدان الأفريقية بالتزام حقيقي وفعال ضمن إطار هذا البرنامج بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقارتها. وعلى الرغم من الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة للأفارقة، فقد بذلوا جهودا كبيرة وشرعوا في برامج واسعة النطاق للإصلاح الاقتصادي والسياسي والمؤسسي بغية تهيئة مناخ داخلي يساعد على الانتعاش الاقتصادي وإقامة شراكات مع البلدان المتقدمة النمو والشركاء الجنوبيين على حد سواء. وبالرغم من الإصلاحات والجهود المبذولة على الصعيد الوطني، وبالرغم من دعم المجتمع الدولي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، لم تحقق المبادرة للأسف النتائج التي توقعها الجميع.

وما زالت أفريقيا تعاني من علل عديدة، ويمكن اعتبارها قارة منكوبة بالكوارث. وتضم القارة ثلاثة أرباع أقل البلدان نموا وثلثي البلدان غير الساحلية، وجميعها تقريبا منكوبة على الدوام بالجفاف المتكرر والتصحر المتزايد. ويقول التقرير الأخير للأمين العام بشأن الفقر أنه بالرغم من

إحراز تقدم نحو هدف إعلان الألفية المتمثل في خفض حدة الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ إلا أنه في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وبسبب النمو الاقتصادي الضعيف، يحدث نقيض ذلك ويزداد عدد الفقراء بانتظام. فأفريقيا هي الآن المنطقة التي تضم أكبر قسط من السكان الذين يعيش واحدهم بأقل من دولار واحد يوميا.

ويضر الفقر والجوع وسوء التغذية بالعديد من قطاعات المجتمع الأفريقي. ولكن ليست هذه هي العقبات الوحيدة التي تعاني منها القارة الأفريقية. إذ أن الديون الأجنبية لأفريقيا تقدر بأكثر من ٣٥٠ مليار دولار، مما يشكل عائقا كبيرا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا تستفيد أفريقيا إلا بشكل هامشي من التوسع السريع في التجارة الدولية. فعلى الرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمتها أفريقيا في اتفاق مراكش لعام ١٩٩٤ التابع لمنظمة التجارة الدولية، وبعد ثلاث سنوات من اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، مازال نصيب أفريقيا من التجارة الدولية هزيلا ولا يعكس التزامات البلدان المتقدمة النمو بفتح أسواقها أمام الصادرات الأفريقية.

إن إغلاق أسواق البلدان المتقدمة النمو ما زال يؤثر على منتجات البلدان النامية ذات القدرة على المنافسة. كما أن تقلص مساعدات التنمية الرسمية، كما ذكر في وقت سابق، ما زال يؤثر على اقتصادات الكثير من البلدان الأفريقية. وبالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، لا سيما البلدان الأقل نموا، تشكل مساعدات التنمية الرسمية مصدرا هاما لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من الزيادة في تدفق الاستثمارات، فإن أفريقيا لا تستفيد إلا بقدر ضئيل من الاستثمار الأجنبي، بالكاد يصل إلى ٢ في المائة من تدفقات الاستثمارات الدولية، وهي نسبة لا تفي باحتياجات القارة للتمويل من أجل التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن نصيب أفريقيا في التدفقات الاستثمارية يشهد انخفاضا مطردا منذ التسعينيات، بينما يعد تشجيع الاستثمار إحدى الركائز التي يقوم عليها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. ولا تزال القارة تعاني من عدم الاستقرار وتبعات الحرب. وللأسف، فإن هذا الوضع لم يمكن أفريقيا من التركيز على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وكانت له آثاره الخطيرة على سياسات التنمية في كثير من البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال وبالجهود المبذولة بغية مساعدة أفريقيا في مجال حفظ السلام، حتى وإن كان هذا العمل لا يزال غير كاف في كثير من البلدان التي انهارت هياكلها الحكومية عمليا.

إن الظروف التي كانت سائدة قبل اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات، لم تتغير، مع الأسف. ونتيجة للتداخل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، فإن هذه المبادرة التي نتكلم عنها عجزت عن تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا فيما يتعلق بالتنمية. وهذه بالطبع، هي مسؤولية مشتركة. إذ أن انتعاش أفريقيا يتطلب نهجا إبداعيا وسياسات تقوم على رؤية شاملة ومتكاملة وحلول أكثر ملائمة.

ولئن كان صحيحا أن على أفريقيا أن تعتمد على نفسها من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنميتها، إلا أن إسهام المجتمع الدولي ما زال أساسيا. ويتطلب هذا الإسهام تضامنا دوليا، الأمر الذي يسمح بوضع استراتيجيات وطنية تتكيف مع وضع كل بلد. ويعني ذلك أيضا فتح أسواق البلدان الغنية أمام صادرات البلدان الأفريقية. كما يتطلب ذلك تحسين وصول صادرات البلدان الأفريقية إلى أسواق هذه البلدان الغنية، الأمر الذي ما زال يمثل عاملا حيويا من شأنه أن يتيح للأفارقة توفير الموارد اللازمة لتمويل أنشطتهم الإنمائية.

وأخيرا، علينا أن نضيف أنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص لمشاكل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والحاجة الفعلية لإعادة النظر في ديونها من منطلق الإلغاء أو إعادة الجدولة. إن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وترابط السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية يمكن أن يسهم في جهود البلدان الأفريقية من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية. حتى على الرغم من أن الاستعراض والتقييم النهائيين يوفران لنا اليوم فرصة للبت في التدابير الواجب اتخاذها في هذا الاتجاه، يأمل وفد المغرب من المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، والقمة العالمية للتنمية المستدامة والمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وهي المؤتمرات التي ستنعقد قريبا، أن توفر حلولا عملية للصعاب والعراقيل التي تقف حائلا بين البلدان الأفريقية وتحقيق الأهداف التي تضمنها إعلان الألفية.

لذلك، فنحن مضطرون، للأسف، للاعتراف بالإخفاق، إلى حد كبير، وذلك انطلاقا من فرضية أن التنمية هي مسؤولية وطنية قررت أفريقيا أن تتولاها بنفسها. وعلى هذا المنوال، تم اعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة. وهذه المبادرة التي رحب بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيدها المجتمع الدولي، ترسي الأساس للتنمية في أفريقيا وتحدد الطرق الكفيلة بتحقيقها. وكيما تنجح هذه المبادرة، بالطبع، فإنها تحتاج مرة أخرى إلى الدعم الثابت من الأطراف الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

وكما يشير تقرير الأمين العام، فمن شأن استعراض تنفيذ البرنامج الجديد أن يتيح للمجتمع الدولي الفرصة لإجراء تقييم آخر للعمل الذي قامت به البلدان الأفريقية ويسمح لنا بأن نتعرف على حجم التأييد الذي لقيته هذه البلدان حتى الآن. والفرصة السانحة أمامنا اليوم هي أيضا وسيلة لتحديد الكيفية التي تستطيع بها الأمم المتحدة وكافة المشاركين التدخل بفعالية للنهوض بالتنمية.

وفي هذا السياق، تؤيد المملكة المغربية بيان الأمين العام وتوصيته بإنشاء لجنة مخصصة لدراسة هذا التقييم. ونرى أن الاستعراض الذي سيضطلع به لا بد أن يحاول التعرف على التقدم المحرز وأن يحدد الصعاب والعراقيل التي صادفتها البلدان الأفريقية، وأن يساعدنا في التفكر في السبل التي ينبغي أن نسلكها في المستقبل لتقديم مساعدة قيمة لأفريقيا، التي تحتاج إلى المساعدة في جهودها لتلبية تطلعات كل شعوبها.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن الشكر للأمين العام على التقرير الذي قدمه عن الاستعراض النهائي للبرنامج الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات. إن الاستعراض والتقييم النهائيين لهذا البرنامج الجديد يوفر لنا فرصة سانحة لتقييم الجهود المبذولة سواء من جانب البلدان الأفريقية أو المجتمع الدولي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا. وإنها فرصة أيضا لاستعراض إنجازاتنا، والصعاب التي ووجهت والدروس المستفادة من المبادرة المشتركة المتخذة طوال العقد الماضي. إن التقييم النصفي في عام ١٩٩٦ قد خلص إلى أن نفس الوضع الحرج الذي كان سائدا في أوائل التسعينيات ما زال يؤثر على القارة ككل، رغم بعض التقدم الملموس في بعض البلدان.

واليوم، ونتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية، أيضا، ما زالت أفريقيا تواجه نفس التحديات المتمثلة في الفقر، وسوء التغذية، والتخلف والأوبئة. ورغم الصعاب العديدة، فإن غالبية البلدان الأفريقية تلتزم بالإصلاح السياسي لإقامة الديمقراطية وتعزيز الحكم الصالح وإعادة الهيكلة الاقتصادية بهدف تحرير الاقتصاد، إلا أن التكلفة الاجتماعية لذلك كانت باهظة. كما أن الجهود والتضحيات التي اتفقت عليها البلدان الأفريقية للوفاء بالتزاماتها المتعهد بها

في المؤتمرات الدولية المختلفة لم تلق دائما الدعم والعون المنتظر من المجتمع الدولي.

إن تسارع خطى العولمة، والعبء الثقيل للديون الخارجية، والتقلص المستمر لمساعدات التنمية الرسمية، وضآلة التدفقات المالية النقدية، وندرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهبوط أسعار السلع التصديرية ووصولها المحدود إلى الأسواق العالمية، أدت كلها إلى تقليص قدرات البلدان الأفريقية بدرجة كبيرة.

ولذلك، تنتظر أفريقيا باهتمام حقيقي الاستعراض النهائي الذي سيجري في عام ٢٠٠٢، بأمل وطموح لهما ما يبررهما في أن تعالج شواغلها بكفاءة أكبر. وفي ضوء ما قلته للتو، تعتبر الجزائر أن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ينبغي أن يتضمنا دراسة مشتركة للتدابير والمبادرات التي جرت مواءمتها لمناخ العولمة الجديد والقادرة على أن تلبي بكفاءة شواغل أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإن تعبئة الموارد المالية الكافية، على الصعيدين الوطني والدولي، عامل محدد لتمويل وإكمال جميع استراتيجيات التنمية، وهو ما يفسر كل الآمال التي تعلقها البلدان الأفريقية على المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي سيعقد في مدينة المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢.

وفي البيان الوزاري الذي اعتمد أثناء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية، المعقودة في جنيف في تموز/يوليه الماضي، رأى المجلس أنه ينبغي أن تدرس الجمعية العامة كيفية تحسين فعالية دعم الأمم المتحدة للأولويات والمبادرات الأفريقية. ويؤكد تقرير الأمين العام صوابا على نفس الشاغل المتعلق بتقوية منظومة الأمم المتحدة في دعمها لأفريقيا. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما هذا النهج. فضلا عن ذلك، ترحب الجزائر بتعيين الأمين العام للفريق المستقل من الشخصيات الرفيعة المستوى هذا، المكون من ١٢ عضوا، المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي يمثل المجتمع الدولي، والذي نيط به إجراء تقييم جدير ومستقل ورفيع المستوى لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، بما في ذلك صلته بالمبادرات الأخرى. ونحن مقتنعون بأن هذا الفريق العامل المستقل سينجز مهمته بنجاح من خلال اختياره وتمثيله.

ويرى وفد الجزائر أن التقييم المستقل والاستعراض النهائي ينبغي أن يكونا جزءا من دعم المجتمع الدولي المستمر للتنمية في أفريقيا وتنفيذ الإعلان بشأن الألفية. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١ هي مبادرة رئيسية ينبغي أن تدمج في المستقبل في جميع ترتيبات الأمم المتحدة الجديدة الموجهة صوب التصدي للتحدي المتمثل في القضاء على الفقر وتحقيق النمو والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتعزى هذه المبادرة الأفريقية، كما شدد تقرير الأمين العام، إلى إرادة وتصميم البلدان الأفريقية على أن تكون تنميتها من صنع أيديها وأن تركز جهودها على إعادة تحديد شروط الشراكة مع المجتمع الدولي. ولئن كانت القارة الأفريقية مقتنعة بأنها يجب أن تعتمد أولا وبصورة رئيسية على جهودها، فإنها تعرف أيضا أنها بحاجة إلى المساعدة والدعم. وفي هذا الصدد، كان وفد بلدي سعيدا بالترحيب المؤاتي الذي لقيته هذه المبادرة من المجتمع الدولي، لا سيما من البلدان الأعضاء في مجموعة البلدان الصناعية الثمانية ومن الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة.

وإننا نؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام في دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين بإنشاء لجنة جامعة مخصصة تناط بها مسؤولية إجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في عام ٢٠٠٢. وإلى أن يجري ذلك الاستعراض، تعتقد

الجزائر أن النظر في الترتيب الذي سيخلف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا ينبغي أن يشتمل على مبادئ معينة مثل الالتزام الفعال من المجتمع الدولي بالتضامن والشراكة الحقيقية مع أفريقيا، واحترام أولويات التنمية الوطنية والإقليمية، وامتلاك أفريقيا برامج التعاون، وتقديم دعم قوي للقدرات الوطنية والإقليمية الأفريقية في مجال تنسيق برامج التعاون والمساعدة الإنمائية.

وفي الختام، تكرر الجزائر مناشدتها المجتمع الدولي أن يغتنم مناسبة الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في عام ٢٠٠٢ ليؤكد من جديد التزامه بشراكة عالمية حقيقية لتعزيز تنمية أفريقيا، ومنظومة الأمم المتحدة مدعوة إلى أداء دور رئيسي في هذه الشراكة. وستدمج في هذا الإطار العالمي جميع المبادرات القائمة، وخاصة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك لكفالة قدر أكبر من اتساق الأهداف وتنسيق أفضل للبرامج.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أتكلم في إطار البند ٢٢ من جدول أعمالنا، ويثلج صدري أن أرحب هنا بالاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي بالتنمية والنمو في أفريقيا. لقد جاء برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في وقت ملائم لتجسيد التزام الأمم المتحدة بالتنمية في أفريقيا. وهذا البرنامج دليل على التزام الدول الأعضاء في منظمتنا بدعم جهود التنمية الأفريقية.

في عام ٢٠٠٢، سيتيح لنا الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا بعد ١٠ سنوات من بدئه فرصة استعراض نتائج ما قامت به البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي ككل لتعزيز تنمية القارة الأفريقية. وهما سيمكناننا من تقييم جميع الأنشطة التي اضطلع بها الشركاء المعنيون في مختلف الميادين التي يشملها برنامج العمل الجديد، ومن تحديد جوانب النجاح والعقبات والفشل والدروس المستقاة. فضلا عن ذلك، سيوفر الاستعراض والتقييم النهائيان فرصة للمجتمع الدولي ليحدد الخطوات التي ستتخذ لتنفيذ إعلان الألفية، الذي ألزم فيه رؤساء دولنا وحكوماتنا أنفسهم، من بين جملة أمور، بمساعدة الأفارقة في كفاحهم لإحلال السلام والتنمية المستدامة واستئصال الفقر، كي يتسنى إدماج القارة الأفريقية في الاقتصادي العالمي.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بتعيين الأمين العام فريق الشخصيات الرفيعة المستوى، المكون من ١٢ عضوا، المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سيشرف على هذا التقييم. ونرحب باجتماع هذا الفريق في آذار/مارس ٢٠٠٢ ليدرس التقييم قبل أن يقدم المشروع النهائي للتقرير إلى الجمعية في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وما كان ليتسنى لجهود أفريقيا أن تكلل بالنجاح بدون دعم قوي من المجتمع الدولي. ويتجلى هذا التضامن في تقديم موارد كافية يمكن الاعتماد عليها، من جهة، ومن خلال إيجاد مناخ خارجي مؤات، من جهة أخرى. إن جسامة الصعاب وتعقيد العقبات، التي يجب أن تتغلب عليها القارة لتشييد أسس لبناها التحتية ولتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، تتطلب أن نبدي قدرا أكبر من التصميم وأن نكرس مزيدا من الموارد، على الصعيدين الوطني والدولي، لضمان أن تنعم أفريقيا، شأنها شأن بقية العالم، بالنمو الاقتصادي والتنمية المستمرة والمستدامة.

وأثناء العقد الماضي، كثفت بلدان أفريقية عديدة عملية إدخال الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان واحترام سلطة القانون. وأجرت البلدان الأفريقية أيضا إصلاحات لإنشاء أساس متين للاقتصاد الكلي وإيجاد بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة وتخفيض حدة الفقر، لا سيما بناء إدارة عامة فعالة.

غير أنه ينبغي الاعتراف بأن الجهود الحالية التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة أبعد من أن تكون كافية لمواجهة المشاكل التي تواجهها أفريقيا. وهذا ينطبق على المساعدة الإنمائية الرسمية وعلى الاستثمار كما ينطبق على الاستجابة للمديونيات. فرغم جهود البلدان الأفريقية لتحسين استخدامها للمساعدة الإنمائية الرسمية فهي لا تزال تتقلص. وبينما نشعر بالامتنان كثيرا للبلدان التي تفي بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية نناشد البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بالتزامها أن تنهض بمسؤولياتها في هذا الصدد كي يتسنى لأغلبية البلدان الأفريقية تحقيق نمو أقوى.

ومن الممكن أن يقارن تهميش أفريقيا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر بتهميشها في التجارة. ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها بلدان أفريقية كثيرة في سبيل إصلاح سياساتها التجارية لا يزال نصيب أفريقيا من السوق العالمية – وهو أقل من ٢ في المائة – قليلا للغاية. وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فمن بين ٤٨ بلدا أفريقيا جنوب الصحراء يعتمد ٣٩ بلدا على سلعتين فقط من السلع الأولية سواء أكانت زراعية أم تعدينية المنشأ، في أكثر من ٥٠ في المائة من عائدات صادراتها. وهذا أمر مقلق بوجه خاص ومن واجب المجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية في إيجاد نوع من القدرات المادية والمؤسسية والتنظيمية التي تحتاجها لدعم جهودها الرامية إلى تعزيز التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق ولزيادة تخفيض التعريفات الجمركية والقضاء على الحواجز غير التعريفية التي تتعرض لها السلع الأفريقية الأساسية.

وتظل المديونية واحدة من العقبات الأساسية أمام الإنتعاش الاقتصادي والنمو المستدام في أفريقيا. فينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تعاونه في تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل البلدان الأفريقية المثقلة بالديون. ونحن ندعو البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تساعد البلدان الأفريقية على أن تتحرر من الديون على نحو أسرع ولفترة أطول، وخاصة عن طريق تطبيق المبادرة الموسعة والمعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بصورة متسارعة. وفضلا عن هذا فإن البلدان الخارجة من حالات صراع لديها احتياجات خاصة وهي تحتاج إلى معاملة خاصة وعلينا أن نتحلى بالمرونة في موقفنا إزاءها، وبالسخاء في الطريقة التي نعامل بها متأخرات ديونها.

وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا متزايد الأهمية كونها تحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية. والبلدان الأفريقية مطالبة بأن تطور ما لديها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كجزء لا يتجزأ من تنميتها الوطنية والإقليمية، والمنتظر من الشركاء الدوليين لأفريقيا أن يعاملوا، من جانبهم، قضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها قضية ذات أولوية للتنمية الأفريقية.

ولقد كان هدف القادة الأفريقيين لدى إطلاق المبادرة الأفريقية الجديدة – التي أعيدت تسميتها مؤخرا الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا – هو إعادة تأكيد إرادتهم الجماعية للنهوض بالقارة الأفريقية في إطار خطة عمل متكاملة تقوم على اتباع نهج عالمي إزاء عناصر التنمية المستدامة، وتعززها قدرات أفريقيا الذاتية. ونحن نرحب في هذا السياق بأن نالت تلك المبادرة تأييد وتشجيع المجتمع الدولي ولا سيما من مجموعة الثمانية وبلدان الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية ومن الأمين العام للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويقيننا أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا توفر الإطار الصحيح للتنمية الأفريقية، ونغتنم هذه الفرصة لمناشدة المجتمع الدولي اتخاذ ما يلزم من تدابير للاستجابة بفعالية وتضافر لهذه

المبادرة الهامة بوصفها آلية جديدة تخلف البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وعلينا أن نعمل جميعا من أجل إنجاحها.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود الإعراب عن امتناني وسروري للكلام في هذه الجمعية بشأن المسألة الهامة المدرجة في جدول أعمالنا بعنوان ''الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات''. فعلى مر العقدين المنصرمين ظلت تنمية أفريقيا الشغل الشاغل لهذه الجمعية في عملها – اعتبارا من الدورة الاستثنائية في عام ١٩٨٦ التي اعتمدت برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا وحتى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا هذه الأيام. والظروف التي أدت إلى اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، هي ظروف ملائمة اليوم كما كانت في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١.

ولدى أفريقيا إمكانيات للنمو والتنمية. وهذا هو سبب استهلالها عملية إصلاح طموحة ترمي إلى تعزيز تلك الإمكانيات، مع تسليمها الكامل بأن تنميتها، في التحليل الأخير، هي من مسؤوليتها. وفي هذا الصدد فقد قبلت القارة هذا التحدي، والتزمت البلدان الأفريقية بتنفيذ سياسات وبرامج لإيجاد بيئة تقود إلى النمو والتنمية. وهذا هو ما مكن أفريقيا من وقف الاتجاه نحو التردي، وفي حالات كثيرة من تسجيل نمو متواضع. وكان من الممكن أن يكون النجاح كبيرا لولا المشاكل الهائلة التي تواجهها أفريقيا. أما سوء البنى الأساسية، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضعف المبادلات التجارية فما هي إلا مجرد أمثلة للعوائق. غير أن وجود بيئة دولية داعمة من حيث زيادة الموارد المالية والآليات الأخرى، سوف يساعد على استمرار التغييرات الجارية الآن.

وزيادة الموارد أمر هام للغاية إذا أريدت إدامة عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة. ولست بحاجة إلى التشديد على أن البشرية جمعاء سوء تستفيد في ظل ترابط الاقتصاد العالمي من إحراز تقدم في أفريقيا. وهذا أمر معترف به تماما في البرنامج الجديد.

وقد اعتمد القادة الأفريقيون في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا في تموز/يوليه من هذا العام، بدافع من إرادة سياسية جديدة، شراكة جديدة من أجل استراتيجية التنمية الأفريقية باعتبارها حجر الزاوية في النهضة الأفريقية. وهذه الاستراتيجية المملوكة للأفريقيين أنفسهم حددت القطاعات ذات الأولوية التي يتصدى لها الأفريقيون لتخليص القارة من شراك الفقر ووضع بلدانهم على طريق التقدم نحو النمو الدائم والتنمية المستدامة. وتشمل هذه القطاعات البنى الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية الموارد البشرية والزراعة وتنويع الإنتاج والصادرات.

ويعتقد وفد بلادي أنه لكي تحقق جهود التنمية في أفريقيا النجاح، يجب على المجتمع الدولي أن يشكل شراكة جديدة مع أفريقيا وأن يعالج معالجة شاملة المشاكل التي تواجهها القارة وأن يجد حلولا دائمة لها.

وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسة إلى استعراض التصميم على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد والالتزام بهذا التنفيذ بالاتساق مع المبادرة الأفريقية الجديدة بحيث يكمل كل منهما الآخر. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن قرار الجمعية العامة بإجراء استعراض وتقييم نهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد في عام ٢٠٠٢ قرار كان في أوانه. ونعتقد أن هذه المناسبة ستتيح الفرصة لجميع الأطراف في عملية برنامج

الأمم المتحدة الجديد لكي تفكر في أوجه النجاح والفشل التي واجهتها أثناء تنفيذ هذا البرنامج ولكي ترسم مسارا جديدا.

إن السنوات العشر التي انقضت في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد قد برهنت على أن الهوة لا تزال تتسع بين أفريقيا والبلدان المتقدمة النمو. ويتضح هذا في تزايد مستويات الفقر وتردي معدلات التبادل التجاري وتناقص مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم إحراز التقدم في نقل التكنولوجيا وفوق كل شيء، المستوى المرتفع للمديونية الخارجية.

ويمكن للمرء أن يعزي هذا الاتجاه إلى الهبوط بأهمية مسألة التنمية من درجة الأولوية التي كانت تتمتع به في جدول الأعمال العالمي. ولهذا، ليس من المستبعد في هذا الصدد أن نعتقد أن الجهود التي تبذلها أفريقيا لكي تحقق التنمية لن تنجح إلا إذا أكملتها بيئة دولية مؤاتية.

وعبء الديون الأجنبية يؤثر تأثيرا سلبيا على أغلبية البلدان النامية. واتخاذ التدابير الجذرية من شأنه تخفيض الديون أن يحرر الأرصدة وإتاحتها للأنشطة الإنتاجية الأخرى، بما فيها توفير الخدمات الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، لا تزال تجارة السلع الأساسية الصدر الرئيسي للدخول في جميع البلدان الأفريقية. ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار المستمر في الأسعار في أسواق السلع الأساسية يحرم أفريقيا من كثير من حصائل الصادرات المطلوبة. وفي نفس الوقت، فإن الأسعار المرتفعة للسلع الصناعية جعلت من الصعب على أفريقيا أن تحدث نظامها الإنتاجي، مما أدى إلى بقاء صادرات القارة وأنصبتها من التجارة منخفضة جدا. ولهذا، من المحتم أن تتخذ التدابير اللازمة لزيادة اشتراك البلدان الأفريقية في التجارة العالمية لتفادي المزيد من التهميش. وأن النمو الأفريقي وقانون الفرص يمثلان خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

ومعدل العائد على الاستثمار في أفريقيا مرتفع جدا، فيبلغ حوالي ٣٠ في المائة. ورغم هذا الربح، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة ضئيلة نسبيا. فنصيب أفريقيا أقل من ٢ في المائة من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى البلدان النامية، أما الأنصبة الكبرى فتذهب معظمها إلى آسيا وأمريكا اللاتينية. وتفتقر أفريقيا إلى الموارد اللازمة لتنفيذ جميع الإنشاءات الضرورية وبناء البنية التحتية التي يمكن أن تجتذب وتدعم التدفقات المستدامة للاستثمار الأجنبي المباشر. وحتى في الحالات النادرة التي يكون قد سبق بناء هذه البنية التحتية فيها، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعود بمعدل ودرجة بحيث يترك أثرا إيجابيا ويمكن أفريقيا من عكس المسار الحالي.

وفي هذا الصدد، تحتاج أفريقيا إلى عمل متضافر من الجميع. ولهذا، نرجو أن يتمكن شركاء التنمية الأفريقية من زيادة مساعداتهم المقدمة إلى أفريقيا بدعمهم لبرنامج الأمم المتحدة الجديد.

وختاما، يدعم وفد بلادي دعما كاملا اقتراح إنشاء لجنة جامعة مخصصة لكي تنفذ الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ونؤيد كذلك اقتراح اجتماع اللجنة المخصصة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لمدة يومين قبل اجتماع الاستعراض. ونحث جميع الأطراف المهتمة على أن تبدأ الاستعداد مبكرا وأن تبعث ممثلين رفيعي المستوى إلى اجتماع الاستعراض لكي ينجح.

السيد فهمي (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعرب عن ترحيبنا بتقرير الأمين العام بشأن الاستعراض

والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وأود التأكيد في هذا الصدد على أن أحد أهم العوامل المحددة لنجاح أية مبادرة للتنمية يتمثل في عاملين أساسيين، هما توافر الإرادة السياسية من قبل الدول المعنية وتوافر التمويل اللازم من أجل تفعيل الأفكار والمقترحات الواردة بالمبادرة. وهما العاملان اللذان كانت أغلب المبادرات الخاصة بأفريقيا تفتقر إليهما، خاصة فيما يتعلق بالتمويل. وكان ذلك سبب رئيسي في قصور تلك المبادرات عن تحقيق أهدافها بالرغم من الصياغات الإيجابية والنوايا الطيبة التي صاحبت تلك المبادرات عند إطلاقها.

ولذلك، بالرغم من أن بعض أوجه النجاح أو القصور التي صاحبت عملية تنفيذ مبادرة البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، فإن مداخلة وفدي ستركز على التطورات الأخيرة بشأن القارة الأفريقية فيما بعد مبادرة البرنامج الجديد.

لقد اتفق زعماء أفريقيا في قمتهم الأخيرة في لوساكا على تبني مبادرة شاملة ومتكاملة حول التنمية في أفريقيا في ما عرف في مصر باسم ''المبادرة الجديدة لأفريقيا''، والتي أصبحت تسمى الآن ''المشاركات الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا''، وذلك في إطار إجماع غير مسبوق من قبل أبناء القارة جميعا من أجل وضع تصور وإطار كامل وشامل لجهود التنمية الأفريقية، على مستوى القارة، يقر بالالتزامات التي يجب أن يضطلع بها أبناء القارة، وهي ليست هينة أو بسيطة، آملين أن يصاحب هذا الالتزام والجهد البنّاء التزام دولي واضح من شركاء أفريقيا في التنمية، وذلك حتى يتم البناء على الجهود الوطنية وملء الفجوة التمويلية القائمة لتحقيق آمال وطموحات أبناء القارة في تحقيق التقدم والتنمية على أساس من احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وتحقيق السلام والاستقرار، وذلك وفقا لما حدده واتفق عليه أبناء القارة أنفسهم بشأن تلك المفاهيم وكيفية تسخيرها لخدمة جهود التنمية وتحقيق المشاركة الشعبية لأبناء القارة كافة في تلك الجهود.

لقد شاركت مصر بفعالية – مع كافة دول القارة – في صياغة تصور المشاركات الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، إيمانا منها بأهمية صياغة استراتيجية للنمو تحظى بإجماع أبناء القارة وتعكس رغبتهم في صياغة مستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة بإرادة حرة تعكس وعيا وتفهما للتطورات الدولية والإقليمية والوطنية وتتمشى مع روح العصر مع بداية الألفية الثالثة.

ونأمل في هذا السياق أن يصاحب تنفيذ هذا التصور الشامل إرادة سياسية دولية مساوية للإرادة السياسية لأبناء القارة التي تم التعبير عنها في إطار الالتزامات الوطنية التي اتفق أبناء القارة على الاضطلاع بها لدفع جهود التنمية في كافة ربوعها.

كما نود أن تتم ترجمة ذلك، في سياق توافر موارد خارجية إضافية من المجتمع الدولي تساهم في سد الفجوة التمويلية القائمة على المستويات الوطنية والإقليمية لتحقيق التنمية المنشودة في أفريقيا.

هذا، ونود التذكير في هذا الصدد، بأن أفريقيا تتمتع بوضع خاص باعتبارها المحك الأساسي في الحكم على الجهود الدولية لتحقيق أهداف إعلان الألفية، وبصفة خاصة، هدف خفض معدلات الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ على المستوى الدولي، وفي سياق الإعداد لمؤتمري تمويل التنمية المقرر عقده بالمكسيك خلال شهر آذار/مارس المقبل، وقمة التنمية المستدامة المقرر عقدها بجوهانسبرغ، خلال شهر أيلول/سبتمبر المقبل.

ويهمنا في النهاية، أن نوضح أنه، وبصرف النظر عما ستسفر عنه عملية الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، فإننا نتطلع إلى مرحلة انتقالية سريعة يتم في إطارها تفادي كافة أوجه القصور التي صاحبت تنفيذ تلك المبادرة، والبناء على الجوانب الإيجابية في تفصيل وتعميم عناصر مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا بصورة تعكس الروح الجديدة في أفريقيا وآليات العمل الدولي الحديثة من أجل دعم جهود التنمية والتقدم التي اختارها أبناء القارة الأفريقية لأنفسهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أحيط الأعضاء علما بأن هناك مشروع قرار في إطار هذا البند سيقدم في وقت لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.